

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله، ونحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له.

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن حبيبنا وقدوتنا محمداً - ﷺ - عبده ورسوله.

#### أما بعد:

فإن الكلام عبارة عن ألفاظ توضع في نسقٍ معين، وترتيب مخصوص، يُتوصَّلُ بها إلى معنى مراد.

وقد أرادت العرب أن يتم هذا في صورة بهيئة، وتركيب يتسم بالسلاسة بعيداً عن التعقيد، يتعانق فيه اللفظ مع القاعدة في التعبير عن المعنى السامي في دقة بالغة، وترتيب بديع للألفاظ في الجملة تقديماً، وتأخيراً، وذكرًا، وحذفًا، وغير ذلك مما له دور في الدلالة على المعنى الذي أنشئ الكلام من أجله.

ومن هنا كان اهتمام العرب بسلاسة اللفظ، ونسق الجملة وحسن نظم الكلام اهتمامها بتصحيح المعاني وضبط القاعدة.

وهذا ما لحظه النحويون، وأكدوا عليه، وعللوا به لأشياء وجدوا أنها خرجت عن قياس مألوف، أو تُرك فيها أصل من الأصول. ومن هؤلاء "ابن جني" في "الخصائص"، و"ابن يعيش" في "شرح المفصل"، و"السيوطي" في "الأشباه والنظائر"، وغيرهم. وهذا ما دفعني إلى الوقوف مع هذه القضية التي نالت هذا الاهتمام مفصلاً ما أُجمل فيها، ومبيئاً ما غمض، بذكر أمثلة ونماذج لمفردات وجمل أدّى الاهتمام فيها بحسن النظم إلى ترك أصل، أو مخالفته، موضّحاً فيها القاعدة، ومدى الخلل الذي يحدث في اللفظ عند تطبيقها، ثم كيف كان التعامل مع هذا الخلل، والتصرف الذي تمّ في القاعدة حتى يستقيم اللفظ متكاتفاً مع القاعدة في أداء المعنى الذي هو الهدف. ومن هنا كان عنوان هذه الدراسة "سَدُّ الخلل في نظم المفردات والجمل".

وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تكون في مقدمة، وتمهيد ومبحثين، وخاتمة، وفهارس فنية. **فالمقدمة** تكلمت فيها عن طبيعة هذا الموضوع، وأهميته، وهدفي من دراسته، وسبب اختياري له، وطريقة سيرتي فيه.

**والتمهيد** جعلته تحت عنوان "الجملة العربية بين القاعدة

ونظم الكلام"

**والمبحث الأول** جعلته تحت عنوان: "سَدُّ الخلل في المفردات"

**والمبحث الثاني** جعلته تحت عنوان "سَدُّ الخلل في تراكيب

الجمل"

**والخاتمة** ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه في هذه الدراسة.

والله من وراء القصد ، وهو الموفق والمعين ، والعاصم من

الزلل سبحانه هو نعم المولى ونعم النصير.

**صابر حامد عبد الكريم سيد**

## تمهيد

## الجملة العربية بين القاعدة ، ونظم الكلام

لقد جاء الكلام العربي على نسق عجيب، ونظام بديع، مندرجاً تحت قواعد لا يخرج عنها، ولا يحيد عن طريقها، ومنتظماً في ألفاظ مستقيمة، لا عوج فيها، ولا تعقيد في تركيبها، إذ يتعاون فيها اللفظ مع القاعدة في التعبير عن المعنى السامي الشريف، فالقاعدة واللفظ إنما هما الطريق إلى المعنى الذي هو الأساس والغاية.

وكان من دقة العربية وبلاغتها أن العرب جعلت لمعانيها ألفاظاً تدل عليها، وخصت كل لفظ بمعنى، وكل معنى بلفظ يدل عليه، إلا ما كان في بعض الألفاظ التي يدل الواحد منها على أكثر من معنى مما يعرف بالاشتراك اللفظي، وكذلك ما كان مما جعلوا فيه للمعنى الواحد أكثر من لفظ، وهو ما يعرف بالترادف.

ومن كمال تلك الدقة أنهم جعلوا للتراكيب، وطريقة ترتيب الألفاظ في الجملة تقديماً وتأخيراً وذكرراً وحذفاً، وغير ذلك من كل ما له دور في الدلالة على المعنى الذي أنشئ الكلام من أجله.

واهتمام العرب بالمعاني أوضح من أن يشار إليه، وذلك لأنها - كما قلنا - هي الأساس والغاية.

يقول "ابن جني": "فإن المعاني أقوى عندها - يعني العرب - وأكرم عليها، وأفخم قدراً في نفوسها"<sup>(١)</sup>..

(١) انظر : الخصائص ١ / ٢١٥ .

ومن أجل هذا الاهتمام كان لابد من النظر إلى القاعدة وحسن نظم الكلام، ووضع ما يلزم من ضوابط للتقويم والإصلاح، فإننا "قد نجد من المعاني الفاخرة السامية ما يهجنه ويغض منه كدرة لفظة، وسوء العبارة عنه"<sup>(١)</sup>.

أما الألفاظ فقد اهتمت بها العرب فأصلحتها وهذبتها، وراعت تناسق الحروف في الكلمة، وعدم تنافرها، وأخرجت كلمات عن الفصاحة لعدم مراعاة ذلك فيها، كما قالوا في مثل كلمة "مستشرزات".

وكذلك فعلوا مع جمل وتراكيب؛ لأنَّ مُنشئها لم يهتم باللفظ، كما فعل القائل:

وقبر حرب بمكان قفز

وليس قرب قبر حرب قبر

وكذلك ما فعله "ابن يسير" حين قال:

لا أذيلُ الأمالَ بعدك إنِّي

بعدها بالأمالِ جدُّ بخيل

كم لها موقفاً بباب صديق

رجعتُ من نداءه بالتعطيل

لم يضرها والحمد لله شيءٌ

وانثنتُ نحو عزف نفس ذهول

(١) المصدر السابق ١ / ٢١٧ .

قال الجاحظ: "فتفقد النصف الأخير من هذا البيت - يعني الأخير - فإنك ستجد بعض ألفاظه يتبرأ من بعض"<sup>(١)</sup>..  
ولأن المعاني إنما تتبين بالألفاظ فكان لا سبيل للمرتب لها ،  
والجامع لشمها إلى أن يُعلم بما صنع في ترتيبها بفكره إلاً بترتيب  
الألفاظ في نطقه ، ولذلك حكم بعد الفصاحة و بفساد النظم على  
قول "الفرزق":

وما مثله في الناس إلاً مملكا

أبو أمه حي أبوه يقاربه

وقول "المتبي":

الطيب أنت إذا أصابك طيبه

والماء أنت إذا اغتسلت الغاسل

وقوله - أيضاً - :

ولذا اسم أغطية العيون جفونها

من أنها عمل السيوف عوامل

قال الإمام عبد القاهر - بعد أن ذكر هذه الأبيات وغيرها  
- : " وفي نظائر ذلك مما وصفوه بفساد النظم ، وعابوه من جهة سوء  
التأليف أن الفساد ، والخلل كانا من أن تعاطى الشاعر ما تعاطاه  
من هذا الشأن على غير الصواب ، وصنع في تقديم أو تأخير ، أو

(١) البيان والتبيين ١ / ٧٥ ، وانظر دلائل الإعجاز ٥٧ .

حذف وإضمار، أو غير ذلك مما ليس له أن يصنعه، وما لا يسوغ، ولا يصح على أصول هذا العلم"<sup>(١)</sup>..

ثم قال - بعد أن ذكر أبياتاً وُصِفَتْ بالحسن -: "فإذا رايتها قد راقتك، وكثرت عندك، ووجدت لها اهتزازاً في نفسك فَعُدْ فانظر في السبب، واستقص في النظر، فإنك تعلم ضرورة أن ليس إلاً أنه قدّم وأخر، وعرف ونكر، وحذف وأضمر، وأعاد وكرر، وتوخى على الجملة وجهاً من الوجوه التي يقتضيها علم النحو، فأصاب في ذلك كله، ثم لطف موضع صوابه، وأتى مأتى يوجب الفضيلة"<sup>(٢)</sup>..

وقال: "واعلم أن الداء الدوى الذي أعيا أمره في هذا الباب غلط من قدم الشعر بمعناه، وأقل الاحتفال باللفظ، وجعل لا يعطيه من المزية - إن هو أعطى - إلا ما فضل عن المعنى"<sup>(٣)</sup>.

وكما قالوا: المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي، والقروي والبدوي، وإنما الشأن في إقامة الوزن، وتخير اللفظ، وسهولة المخرج، وصحة الطبع، وكثرة الماء، وجودة السبك.

وقد اهتمت العرب بالألفاظ؛ لأنها - كما قال "ابن جني" -: "لما كانت عنوان معانيها، وطريقاً إلى إظهار أغراضها ومراميتها اصلحوها ورتبوها، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها؛ ليكون ذلك أوقع لها في السمع، واذهب بها في الدلالة على القصد، ألا ترى المثل إذا كان مسجوعاً لَدَّ لسامعه فحفظه، فإذا هو حفظه كان جديراً

(١) انظر : دلائل الإعجاز ٨٣ . ٨٤ .

(٢) المصدر السابق ٨٥ .

(٣) دلائل الإعجاز ٢٥١ .

باستعماله، ولو لم يكن مسجوعاً لم تأنس النفس به، ولا ألفت لمستمعه، وإذا كان كذلك لم تحفظه، وإذا لم تحفظه لم تطالب أنفسها باستعمال ما وضع له، وجيء به من أجله"<sup>(١)</sup>..

وليس معنى هذا أن اللفظ مقصود لذاته، بل إن الألفاظ خدم للمعاني، والعرب إنما تحلى ألفاظها وتدبجها، وتشبها وتزخرفها عناية بالمعاني التي وراءها، وتوصلاً بها إلى إدراك مطالبها.

فالمعنى كشخص لا تتم وسامته، ولا تكمل أناقته إلا بمظهره الأنيق، وثوبه الموشى الجميل، واللفظ هو ذلك الثوب الذي يظهر فيه المعنى، فإن كان جميلاً مستقيماً حسن المعنى وطاب، وإلا فإنه - كما سبق في كلام "ابن جني" - من المعاني الفاخرة السامية ما يهجنه ويغض ممه كُدرة لفظه، وسوء العبارة عنه.

أما القاعدة فهي الإطار الذي دارت في فلكه الألفاظ، ولم تخرج عنه.

وكما قال الإمام عبد القاهر: ".... إن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وإن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وإنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يُعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه"<sup>(٢)</sup>..

وقال: "وانك إن عمدت إلى ألفاظ فجعلت تتبع بعضها بعضاً من غير أن تتوخى فيها معاني النحو لم تكن صنعت شيئاً تُدعى به

(١) انظر : الخصائص ٢١٥ . ٢١٦ .

(٢) انظر : دلائل الإعجاز ٢٨ .



مؤلفاً، وتُشَبَّه معه بمن عمل نسجاً أو صنع على الجملة صنيعاً، ولم يَتَصَوَّرَ أن تكون قد تخيرت لها المواقع"<sup>(١)</sup>..

ومع أن النحو أساس في إبراز المعنى المطلوب إلّا أننا نجدهم قد تصرفوا أحياناً في القاعدة من أجل أن يقوموا اللفظ، واهتموا بتصحيح الألفاظ كعنايتهم بتصحيح المعاني<sup>(٢)</sup>، فمنعوا التقاء الساكنين على غير حده، وخففوا أي ثقل يذهب بفصاحة اللفظ، أو سلاسته، فقلبوا تاء الافتعال مع بعض الحروف طاءً، ومع بعض آخر دالاً، وفصلوا بين نون النسوة ونون التوكيد بالألف الفارقة، فقالوا: "اكتبان"، ولم يقولوا: "اكتبنن"، وحذفوا نون الرفع واو الجماعة مع هذه النون، فقالوا: "اكتبن"، ولم يقولوا: "اكتبونن"، وحذفوا فاء الفعل في المضارع إذا كان ثلاثياً، واوي الفاء، ومفتوح العين، وكذلك لم يجيزوا الجمع بين حرف النداء و"ال" في غير لفظة "الله"، إلى غير ذلك مما يدل على عنايتهم باللفظ.

ومن هنا كثرت عبارة "إصلاح اللفظ" عند النحويين.

وبدراسة هذه المسائل سنرى كيف أن العرب - مع اهتمامهم بالقاعدة - لم يهملوا جانب اللفظ وحسن ترتيب العبارة .

(١) دلائل الإعجاز ٣٧٠ - ٣٧١ .

(٢) انظر : الفتح القريب للسيوطي ٤٥٢ .

## ١- تسكين لام الفعل عند اتصاله بضمير رفع متحرك

أ. تقديم :

• من أنواع الضمائر ضمائر الرفع البارزة ، وهي ستة :

"تاء الفاعل"<sup>(١)</sup> ، و "نا" الفاعلين ، ونون النسوة ، وألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة ، وتعرف الثلاثة الأولى من هذه الضمائر بضمائر الرفع المتحركة ، والثلاثة الأخيرة بضمائر الرفع الساكنة .

• والفعل ثلاثة أنواع: ماضٍ ، ومضارع ، وأمر :

فالماضي مبني ، والمضارع معرب إلا في حالتين<sup>(٢)</sup> ، والأمر مختلف فيه ، والصحيح أنه مبني .

أما بناء الماضي فعلى الأصل فى الأفعال ؛ لأن الإعراب احتيج إليه فى الأسماء لتعاقب المعاني المتعددة على اللفظ الواحد ، أما الأفعال فإن لكل معنى منها لفظاً معيناً .

ويبنى على حركة ، وهذه الحركة فتحة ، ويعلّل لذلك "الرضي" بقوله: "وأما بناؤه على الحركة فلمشابهته الاسم بوقوعه موقعه نحو "برجل ضرب" - أي : ضارب - فالمضارع لما شابهه المشابهة التامة استحق الإعراب ، وهو لمشابهته مشابهة ناقصة استحق البناء

(١) وهي المتحركة بالضم للمتكلم ، والفتح للمخاطب ، والكسر للمخاطبة .

(٢) انظر : شرح ابن عقيل ١ / ٤١ .

على الحركة <sup>(١)</sup>، وأيضاً لوقوعه موقع المضارع فى المواضع المذكورة قبل . <sup>(٢)</sup>

وخص بالفتح لثقل الفعل لفظاً . إذ لا تجد فعلاً ثلاثياً ساكن الوسط بالأصالة . ومعنى . بدلالته على المصدر والزمان . وبطلبه المرفوع دائماً، والمنصوب كثيراً . <sup>(٣)</sup>

### ب . مقتضى القاعدة وما فيه من خلل :

الفعل الماضي الثلاثي تكون حروفه متحركة، مثل : كتب، وفهم، وكرم .  
وكما قال " الرضى " : " إذ لا تجد فعلاً ثلاثياً ساكن الوسط بالأصالة " . <sup>(٤)</sup>

وإنما نص " الرضى " على الوسط ؛ لأنه لن يأتي احتمال التسكين إلا فيه؛ إذ الأول لا يسكن لأنه لا يبدأ بساكن، والأخير محل حركة البناء، وكما سبق فإنه لا يكون هنا إلا على حركة .

(١) إذ أصل الإعراب أن يكون بالحركة، وأصل البناء أن يكون بالسكون.

انظر: حاشية السيد الشريف على شرح الرضى ٢ / ٢٢٥ .

(٢) انظر: شرح الكافية ٢ / ٢٢٥ .

(٣ ، ٤) انظر: شرح الكافية للرضى ٤ / ١٤ .

فإذا زاد على الثلاثة كان لا بد من تسكين بعض حروفه إذ لا يتوالي أكثر من ثلاث حركات في كلمة واحدة<sup>(١)</sup>.  
فإذا اتصل بالثلاثي مثل: "فهم" - ضمير رفع متحرك - فالأصل أن يقال: فهمت - بتحريك حروف الكلمة جميعها، وهنا يأتي الخلل من اجتماع أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأن الضمير هنا إما فاعل أو نائب عنه، وهما مع الفعل كجزء منه.<sup>(٢)</sup>

### ج - التقويم :

وإصلاح الخلل هنا كان بأن نظروا إلى آخر الفعل فسكنوه حتى لا يتوالي أكثر من ثلاث حركات فيما هو كالكلمة الواحدة . قال "ابن جني" : " ... ومن ذلك تسكينهم لام الفعل إذا اتصل بها علم الضمير المرفوع نحو "ضَرَبْتُ"، و"ضَرَبْنَ"، و"ضَرَبْنَا"، وذلك أنهم أجروا الفاعل هنا مجرى جزء من الفعل، فكره اجتماع الحركات التي لا توجد في الواحد، فأسكنوا اللام إصلاحاً للفظ، فقالوا: "ضَرَبْتُ"، و"دَخَلْنَا"، و"خَرَجْتُم".

- (١) ولذلك حصل التسكين في غير الثلاثي، كما في دخرج وأقترِب واستغْفِر .  
(٢) قال الشيخ محمد محيي الدين: "اعلم أن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة لشدة ارتباط أحدهما بالآخر، ولأنه لا يمكن أن يستغنى الفعل عن الفاعل أصلاً .  
ثم اعلم أنهم لا يأتون بكلمة يتوالي فيها أربعة متحركات أصلاً، فإذا رأيت في الكلام كلمة توالي فيها أربعة متحركات فاعلم أن لذلك علة، ومن ذلك قولهم: 'بقرة'، و'شجرة'، و'كلمة'؛ فإن هذه التاء على نية الانفصال والطرح فلم يعتبروها من حروف الكلمة ...".  
انظر: حاشية رقم (٣) في ٣٦/١ من أوضح المسالك .

نعم وقد كان يجتمع فيه . أيضاً . خمس متحركات نحو " خرجتما " فالإسكان إذاً أشد وجوباً".<sup>(١)</sup>

وقال "الرضى": " فإذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك سكن آخره كراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وإنما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة لأن الضمير المتصل هو كالجاء مما قبله . كما مرفى المضمرات . ولاسيما إذا كان فاعلا ، وهم لا يجمعون فى كلمة واحدة بين أربع حركات على الولاة؛ ولهذا قالوا: أصل "هُدَيْد" ، و"عَلْبَط" : هُدَيْد ، و"عَلْبَط" .<sup>(٢)</sup> وقال "ابن هشام": " وبنائه على الفتح كـ "ضَرْب" ، وأما "ضَرْبَتْ" ونحوه فالسكون عارض أوجبه كراهتهم توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة.<sup>(٣)</sup>

وإنما يكون الضمير مع الفعل كالكلمة الواحدة إذا كان ضمير رفع كما ذكرنا ، أما إذا كان غير ذلك بأن كان ضمير نصب<sup>(٤)</sup> لم يسكن آخر الفعل؛ وذلك لزوال المقتضى، فيقال: ضَرْبْنَا وضَرْبِكَ وضَرْبِهِ .

(١) انظر : الخصائص ١ / ٣٢١ . ٣٢٢ .

(٢) انظر : شرح الرضى على الكافية ٤ / ١٤ .

والهُدَيْد اللين الخائر ، ورجل هديد ضعيف البصر .

وعَلْبَط الضخم الغليظ، والقطيع من الغنم .

انظر: اللسان (هديد)، و(علبط) .

(٣) انظر : أوضح المسالك ١ / ٣٦

(٤) لا يتصل الفعل إلا بضميري الرفع والنصب، أما ضمير الجر فلا يتصل به .

وهذا الحكم . الذى هو تسكين آخر الفعل عند اتصال ضمير الرفع المتحرك به . سببه مع الثلاثي ظاهر، أما غير الثلاثي فالمتضى لتسكين آخره غير موجود؛ لأنه لا يجتمع فيه أكثر من ثلاث حركات؛ إذ لا بد أن تكون بعض حروفه ساكنة كما سبق، وإنما سكن آخره فى هذه الحالة حملاً على الثلاثي .

قال "الشيخ يس": "قال "الدنوشري": "... هذا . يعني تسكين آخر الفعل عند اتصاله بضمير رفع متحرك . فى الثلاثي وحمل عليه غيره نحو "أَكْرَمْتُ" مثلاً" (١).

وكذلك الفعل المضارع سكن آخره . والحالة هذه (٢) - حملاً على الماضي، ف قيل فى "يكتب": " يكتبن " .

(١) انظر : حاشية الشيخ يس ١ / ٦٨ .

(٢) لا يتصل بالمضارع من ضمائر الرفع المتحركة . كما سبق . إلا نون النسوة .

## ٢. حذف التاء من آخر الاسم عند جمعه مؤنث سالماً

### أ. تقديم :

الجمع السالم هو الذى يسلم فيه بناء المفرد<sup>(١)</sup> مثل : "مسلمون" و"مسلمات"، بخلاف الجمع المكسر، فإنه يتغير فيه ذلك البناء، سواء أكان تغييراً ظاهراً، كما فى "عالم وعلماء"، أم مقدرًا كـ "فُلُك" للمفرد والجمع .

وأحيانا تحدث بعض التغييرات، ولا يخرج الجمع عن كونه سالماً، وذلك كما فى حبلى وحلبات، وصحراء وصحراوات، وسجدة وسجدات<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك حذف التاء فى جمع ما ختم بها حينما يكون هذا الجمع بالألف والتاء . أى جمع مؤنث سالماً . سواء أكانت التاء التى

(١) قال "الرضى" . فى شرح الكافية ٣ / ٣٩٦ . معلقاً على قول "ابن الحاجب": " جمع التكسير: ما تغير بناء واحده . : "لاشك أن جمع السلامة بالواو والنون يتغير بناء واحده . أيضاً . بسبب الزيادتين ... وكذلك الكلام فى الجمع بالألف والتاء، بل التغيير فيه أظهر؛ لأن علامات التأنيث الثلاث تتغير فيه، ولا يبقى على حاله إلا ما التاء فيه مقدرة .  
فالأولى فى حد جمع السلامة أن يقال: هو الجمع الذى لم يغير مفرده إلا بالحاق آخره علامة الجمع."

(٢) كذلك فقد تكون تاء جمع المؤنث السالم لغير التأنيث كما فى "حمامات" و"اصطبلات".

وانظر شرح الكافية للرضى ٣ / ٣٩٦ . ٣٩٧، وأوضح المسالك ٤ / ٣٠٢ .

فى آخر المفرد للتأنيث أم تشبهها، كما فى مسلمة ومسلمات،  
وتمرة وتمرات، وأخت وأخوات، وبنت وبنات.<sup>(١)</sup>

### ب - مقتضى القاعدة وما فيه من خلل :

القاعدة تقول: إذا جمعت الكلمة جمع سلامة فإن المفرد  
يحتفظ بصورته دون تغيير سوى إضافة علامة الجمع .

وهذه القاعدة تقتضى أنه إذا كان المفرد مختوماً بتاء وجمع  
جمع مؤنث سالماً فإن هذه التاء الموجودة فى آخره تبقى فيقال فى  
جمع مسلمة: مسلمتات .

ولفظ الجمع - هنا - وهو " مسلمتات " - فيه خلل ناشئ من  
اجتماع علامتي تأنيث فى كلمة واحدة.

### ج - التفويم :

(١) أفاد "ابن جنى" . فى سر الصناعة . ١٥٩/١ . ١٦٠ . أن التاء فى "بنت،=  
=وأخت" ليست علامة تأنيث .

وأضاف أن هذا مذهب "سيبويه"، وأنه الصحيح الذى نص عليه فى باب "ما لا  
ينصرف"، وأن تسامحه فى بعض ألفاظه فى الكتاب بقوله: هما علامتا تأنيث  
إنما ذلك تجوز منه فى اللفظ أرسله غفلاً، وقد قيده وعلله فى باب ما لا  
ينصرف، والأخذ بقوله المعلل أولى من الأخذ بقوله الغفل المرسل.

ثم أفاد بأن الصيغة فىهما علم تأنيثهما، فبناؤهما على فِعْل وفُعْل، وإبدال الواو  
فيهما وهى لام الكلمة عمل اختص به المؤنث.

انظر الكتاب ٢ / ١٣، ٨٢.

وقال " الشاطبي " : " ولاشك أن هذه التاء شبيهة بتاء التأنيث إذ لم تزد قط إلا  
فى مؤنث كأخت وبنت وهنت وهنتان وكلتا وكيت وذيت فى كية وذية ، ولا بد إذا  
من حذف التاء لذلك ... " .

انظر المقاصد الشافية ٧ / ٥٦٠، حاشية الشيخ يس ٢ / ٣٧٣ .



لأجل الخلل المذكور كان لا بد من حذف التاء الموجودة فى آخر المفرد<sup>(١)</sup> وتكون التاء التى جىء بها فى جمع المؤنث السالم قد أفادت الجمع والتأنيث، وأغنت عن علامة التأنيث الملحقة بالواحد.<sup>(٢)</sup>

قال "ابن جنى": "ومن ذلك - أي: مما يحتاج فيه اللفظ إلى إصلاح قولهم فى جمع "تمرة" و"بُسرة" - ونحو ذلك: تَمَرَات، وبُسَرَات، فكرهوا إقرار التاء تذكراً لاجتماع علامتي تأنيث فى لفظ اسم واحد، فحذفت وهي فى النية مرادة ألبتة لا لشيء إلا لإصلاح اللفظ؛ لأنها فى المعنى مقدره منوية لا غير<sup>(٣)</sup>، ألا تراك إذا قلت "تَمَرَات" لم يعترض شك فى أن الواحد منها تَمْرَة، وهذا واضح والعناية إذا فى الحذف إنما هي بإصلاح اللفظ؛ إذ المعنى ناطقٌ بالتاء مقتضى لها حاكمٌ بموضعها".<sup>(٤)</sup>

وتاء المفرد هذه تحذف إذا كانت للتأنيث مثل "مسلمة" أو لم تكن له كما فى "بنت" و"أخت"، فإنها فيهما ليست للتأنيث، بل هي عوض من لام الكلمة، وهي الواو المحذوفة..

(١) وحمل على مثل "مسلمة". وهو ما كانت التاء فيه للتأنيث. ما لم تكن التاء فيه للتأنيث مثل بنت وبنات، وأخت وأخوات.

(٢) انظر: التصريح ٢ / ٤٢٩ .

(٣) هذا التعبير (لا غير) بحذف خبر "لا"، وبناء "غير" على الضم فى محل نصب اسماً لـ "لا" قيل: إنه لحن، وزدَّ بسماعه فى قول الشاعر:

جواباً به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل أسلفت لا غيرُ تسأل

انظر: حاشية الخضري ٢ / ١٥ .

(٤) انظر: الخصائص ١ / ٣١٤ . ٣١٥ .

قال "الشاطبي": "... وذلك أن التاء فى "أخت" و"بنت" عوض من لام الكلمة، وأصلها أن تكون للتأنيث، لكنهم بنوا الكلمة عليها، وألحقوا أختًا بـ "قفل"، وبنّتًا بـ "عدل"، فإذا نسبت إليهما فلا بد من حذف التاء لشبهها بتاء التأنيث، ووجه الشبه اختصاصها بالمؤنث وحذفها فى الجمع بالألف والتاء اعتبارًا بأصلها؛ إذ قالوا: أخوات وبنات، ولم يقولوا: أختات ولا بنتات، فلو لم يعتبروا أصلها لتركوا التاء على حالها فى الجمع".<sup>(١)</sup>

(١) انظر : المقاصد الشافية ٧ / ٥٥٩ . ٥٦٠ .

### ٣. قلب تاء الافتعال طاءً أو دالاً<sup>(١)</sup>

#### أ. تقديم :

من أوزان الفعل الثلاثي المزيد فيه "افتعل"<sup>(٢)</sup> بزيادة تاء تسمى تاء الافتعال .

وهذه الصيغة تأتي لتدل على التشارك، وغيره كما فى قولنا: اقتتل، واختتم، واكتسب، واعتذر، واعتدل، واقترب، وارتنج .

#### ب . مقتضى القاعدة وما فيه من خلل :

إذا أريد المجيء بفعل على صيغة "افتعل" فإنه يضاف على حروفه همزة الوصل أولاً، ثم تاء بعد فائه، فيقال: اقتسم واشترك، وافترش .

وأحياناً تكون فاء الفعل حرفاً من حروف الإطباق<sup>(٣)</sup> وهي الصاد، والضاد، والطاء، والظاء ) ، أو دالاً، أو ذالاً، أو زايًا، كـ "صبر"، و"ضرب" و"طهر" و"ظلم" و"دان" و"ذكر" و"زجر"، فالأصل أن يقال: اصتبر، واضترب، واطتهر، واطتلم، وادتان، واذتكر، وازتجر.

وهنا يأتي الخلل فإنه يعسر النطق بالتاء مع هذه الحروف لمنافاتها لها فى صفاتها؛ لأن التاء حرف شديد، والصاد، والضاد ،

(١) ومثله قلب فاء الافتعال تاء . إذا كانت أوأواً أو ياءً . وإدغامها فى تاء الافتعال

(٢) انظر : شذا العرف ٤٠

(٣) هي الحروف التى ينطبق معها اللسان على الحنك الأعلى فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى .

انظر حاشية الجاربردي ضمن مجموعة الشافية ١ / ٣٤٢ .

والظاء، والذال، والزاي حروف رخوة، وأيضاً فإن التاء حرف مهموس، والضاد والطاء والظاء والذال والذال والزاي حروف مجهورة.<sup>(١)</sup>

### ج - التقويم :

لما حصل العسرفى النطق بهذه الصيغة عند اجتماع تاء الافتعال مع الحروف المذكورة كان لا بد من النظر إلى اللفظ حينئذ وتقويمه، وذلك بقلب تاء الافتعال حرفاً يوافقها فى المخرج، ويوافق ما قبلها فى صفاته قصداً لنفي التنايف بين الحروف، فكان أن قلبت مع حروف الإطباق طاءً، ومع الأخرى دالاً.<sup>(٢)</sup>

قال "ابن الناظم": "يجب إبدال تاء الافتعال وفروعه طاء بعد أحد حروف الإطباق، وذلك نحو "اصطبر، واضطرم، واطعنوا، واطلموا"، الأصل: "اصتبر، واضترم، واطتعنوا، واطتلموا" لأنها "افتعل" من "صبر، وضرم، وطعن، وظلم" ولكن استثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من مقاربة المخرج ومباينة الوصف؛ إذ التاء من حروف الهمس، والمطبق من حروف الاستعلاء، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها، وهو الطاء، وتبدل أيضاً تاء الافتعال، وفروعه دالاً بعد الدال أو الزاي أو الذال، كما إذا بنيت مثل "افتعل" من "دان، وزاد، وذكر" فإنك تقول فيه: "ادان، وازداد، وادكر"، الأصل "ادتان، وازتاد، واذتكر"، فاستثقل مجيء التاء بعد هذه الأحرف فأبدلت دالاً، ثم أدغمت فيها الذال في نحو

(١) انظر : حاشية الجاربردي ضمن مجموعة الشافية ١ / ٣٥٣ ، ٣٥٤ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٢ / ٥٣٤ .

"ادكر"، وقد تبدل ذالا بعد الذال وتدغم فيها كقول بعضهم:  
"اذكر".<sup>(١)</sup>

ثم إنه بعد القلب قد يحدث إدغام، وقد يكون هذا الإدغام  
واجباً، أو جائزاً<sup>(٢)</sup>، وبيان ذلك فيما يلي:  
**أولاً: مع الطاء:**

تبدل الطاء من التاء في افتعل إذا كانت بعد صاد، أو ضاد،  
أو طاء، أو ظاء، نحو اصطبر واطهد واطلب واطلم<sup>(٣)</sup>:  
أ - فإن كانت الفاء صاداً، أو ضاداً جاز الإدغام - بعد قلب  
الطاء صاداً، أو ضاداً -، وعدمه، وعدم الإدغام أكثر.  
قال "سيبويه": وأراد بعضهم الإدغام حيث اجتمعت الصاد  
والطاء، فلما امتعت الصاد أن تدخل في الطاء قلبوا الطاء صاداً  
فقالوا: مصبراً.

وحدثنا هارون أن بعضهم قرأ: "فلا جناح عليهما أن يصلحا  
بينهما صلحا"<sup>(٤)</sup>.

قال "الجاربردي": "... وإن كان صاداً، أو ضاداً فالبيان  
أكثر، نحو "اصطبر"، و"اضطرب"، وجاء الإدغام فيهما شاداً على

(١) انظر شرح الألفية لابن الناظم ١ / ٦١٥ ..

(٢) سيأتي الكلام عن الإدغام وأحكامه في مسألة "إدغام المثلين عند التقائهما".

(٣) انظر أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع ١٠٥ .

(٤) الكتاب ٤ / ٤٦٧ .

والقراءة لعاصم والجدري. وهي من الآية ١٢٨ في سورة النساء.

انظر: معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٩٨، والمحتسب، ١ / ٢٣٠١، وتفسير

القرطبي ٥ / ٤٠٤ .

الشاذ - أي بقلب الطاء صادًا، أو ضادًا، نحو "اصْبِر"، و"اضْرِب"، لا بقلبهما طاء<sup>(١)</sup>. لتلا يفوت صفيير الصاد، واستطالة الضاد .

أما شذوذه فلما بينا أن حروف الصفيير لا تدغم في غيرها وأن حروف "ضوى مشفر" لا تدغم فيما يقاربها .

وأما كونه على الشاذ فلأن القياس قلب الأول إلى الثاني.<sup>(٢)</sup>

ب - وإن كانت طاءً وجب الإدغام لاجتماع المثلين - فى كلمة - ساكنًا أولهما .

قال فى "التصريح" : "... ومن "طهر" - بالطاء المهملة - : "اطَّهر" والأصل اطَّهَّر، أبدلت التاء طاءً، ثم يجب الإدغام لاجتماع المثلين -

(١) قال "سيبويه" فى الكتاب ٤ / ٤٧٠ : "... وقد قال بعضهم: "مطجع" حيث كانت مطبقة، ولم تكن فى السمع كالضاد".

قال "الغزي": "قال "سيبويه": "قد قال بعضهم: "مطجع" فى "مضطجع" و"مضجع" أكثر، و"جاء" "مطجع"، وإن لم يجز فى "مصطبر" "مطَّبر"؛ لأن الضاد ليست فى السمع كالصاد.

قال "أبو حيان": "يعنى قول "سيبويه": "إن الصفيير فى الصاد أكثر فى السمع من استطالة الضاد". قال: "واستثقل بعضهم اجتماع الضاد والطاء لما بينهما من التقارب، ولم يمكنه إدغام الأول فى الثاني فقلب الضاد لامًا، وترك الطاء على حالها إجراء للام مجرى الضاد. انتهى.

وعبارة الموصلي: ويجوز إبدال الضاد لامًا، قال :

مال إلى ارطاة حقف فالطجع

انظر : حاشية الغزي على شرح الجاربردي ٤٨٥ .

(٢) انظر : شرح الجاربردي ١ / ٣٥٤ .

وهما الطاءان . فى كلمة واحدة، وأولهما ساكن، ولا مانع من الإدغام<sup>(١)</sup>.

ج . وإن كانت ظاءً جاز الإظهار، والإدغام مع إبدال الأول . وهو الطاء التى هي فاء الافتعال . طاء، والإدغام مع إبدال الطاء . التى هي بدل من تاء الافتعال . ظاءً .

قال "ابن هشام" : "... ومن "ظلم" . أي: وتقول فى "افتعل" من هذا الفعل . : "اضطلم"، ثم لك ثلاثة أوجه: الإظهار، والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثانى، ومع عكسه<sup>(٢)</sup>. وقد روى بهن قوله : هو الجوادُ الذى يُعطيك نائله

عضواً ، ويُظلمُ أحياناً فيظلمُ<sup>(٣)</sup>

### ثانياً : مع الدال :

أ . إن كانت الفاء دالاً وجب الإدغام . لما مرفى الطاء مع الطاء . .<sup>(٤)</sup>

(١) انظر : التصريح ٢ / ٤٨٨ .

(٢) انظر: المرجع السابق .

(٣) من البسيط، لزهير بن أبى سلمى، فى ديوانه ص ١١٥ .

و "يظلم" فى البيت زوى . كما يقول "ابن هشام" . يظلم . بتشديد الطاء . ، و" يظلم " . بتشديد المعجمة . و"يظظلم" . بالإظهار " هذا ما قاله "ابن هشام" ، ولكن قيل: إن فيه رواية رابعة وهي " ينظلم " . بنون المطاوعة .

انظر سر صناعة الإعراب ١ / ٢١٩ ، وشرح الجاربردي ١ / ٣٥٣ ، والتصريح ٢ / ٤٨٨ ، وحاشية الغزى ٤٨٤ .

(٤) انظر شرح الجاربردي ١ / ٣٥٤ ، والتصريح ٢ / ٤٨٨ .

ب - وإن كانت ذالاً جاز الإدغام - بعد قلب الذال دالاً - وهو الفصيح - ، والإدغام - بعد قلب الدال ذالاً - والإظهار .  
قال فى التصريح: "... وَمِنْ ذَكَرٍ بِالْمَعْجَمَةِ - يعنى تقول فى "افتعل" من هذا الفعل - : اذذكر، ثم تبدل المعجمة مهملة ، وتدغم على القياس .

وبعضهم يعكس فيبدل المهملة معجمة ، ويدغم على غير القياس ، فيقول: اذْكَرَ - بتشديد المعجمة . .

وقد قرئ شاذاً: ﴿ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴾<sup>(١)</sup> - بالمعجمة .

والحاصل ثلاثة أوجه :

اذْكَرَ - بلا إدغام - ، واذْكَرَ - بالذال المعجمة ، وبقلب المهملة إليها - ، واذْكَرَ - بالدال المهملة ، وبقلب المعجمة إليها .<sup>(٢)</sup>

ج - وإن كانت زايًا فالأفصح عدم الإدغام لما مرفى الصاد مع التاء .

قال فى التصريح: "... ومن "زجر" - أي : منع - " ازدجر ، والأصل: ازتجر ، قلبت التاء دالاً ، ولا تدغم الزاي فى الدال - لما ذكرنا فى "اصطبر" من أن حرف الصفيير لا يدغم إلا فى مثله..."<sup>(٣)</sup>  
ويجوز هنا أيضاً - على ضعف - الإدغام بعد قلب الدال زايًا .

(١) من الآية ١٥ ، وغيرها فى سورة القمر .

انظر القراءة فى تفسير الطبري ٢٢ / ٥٨٣ ، والمحزر الوجيز ٣ / ٢٤٩ ، والبحر المحيط ١٠ / ٤٠ ..

(٢) التصريح ٢ / ٤٨٨ ، وانظر شرح الجاربردي ١ / ٣٥٤ .

(٣) التصريح ٢ / ٤٨٨ .



قال "الجاربردي": "...وضعيماً - يعني ويكون الإدغام ضعيفاً - فى "ازان"، والأصل: ازتان - افتعل من الزين - قلبت التاء دالاً، ثم أدغمت بقلب الدال زائياً، ولم تقلب إلى الزاي إلا هنا محافظة على صفيير الزاي".<sup>(١)</sup>

وقال فى التصريح: "...والإدغام بقلب الدال زائياً نحو "ازجر" ضعيف".<sup>(٢)</sup>

(١) انظر : شرح الجاربردي ١ / ٣٥٤ .

(٢) انظر التصريح ٢ / ٤٨٨ .

## ٤- إبدال همزة "إن" هاءً عند اجتماعها مع لام الابتداء

### أ. تقديم :

"إن"، ولام الابتداء يفيدان توكيد مضمون الجملة، وتزيد اللام أنها تخلص المضارع للحال<sup>(١)</sup>.  
وكما أن لـ "إن" الصدارة في جملتها فكذلك اللام.  
قال "ابن هشام": "لام الابتداء الصدرية، ولهذا علقت العامل<sup>(٢)</sup> في نحو "علمت لزيد منطلق"<sup>(٣)</sup>، ومنعت من النصب على الاشتغال<sup>(٤)</sup> في نحو "زيد لأننا أكرمته"<sup>(٥)</sup>، ومن أن يتقدم الخبر في نحو "لزيد قائم"، والمبتدأ في نحو "لقائد زيد"<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر حاشية الدسوقي ٢ / ٢٣٩ .

(٢) التعليق من الأحكام التي تتعلق بباب "ظن" وهو: إبطال العمل لفظاً لا محلاً لمجيء ما له صدر الكلام بعد الأداة .

انظر أوضح المسالك ٢ / ٦٠ .

(٣) لأنها لو لم تعلق للزم عليها أنها ليست في صدر الجملة، بل سبقها العامل.

انظر حاشية الدسوقي ١ / ٢٤١ .

(٤) قال "ابن عقيل" . في شرحه للألفية ١ / ٤٦٩ . : "الاشتغال أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم، أو في سببه . وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق، فمثال المشتغل بالضمير: "زيداً ضربته"، و "زيداً مررت به"، ومثال المشتغل بالسببي: "زيداً ضربت غلامه".

(٥) لأن ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها لكونها لها الصدارة، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

انظر : حاشية الدسوقي ١ / ٢٤١ .

(٦) فلو قدم الخبر في المثال الأول، أو المبتدأ في المثال الثاني للزم عليه أن اللام وقعت حشواً، لا صدرًا . =

و"حق إن"، واللام التأخير؛ لأنهما للتوكيد، وأصل التوكيد أن يكون متأخراً عن المؤكّد، ولكنها قدمت إشارة إلى أن الكلام بعدها متحقق الوقوع.

قال "الدسوقي": "إن أصل التوكيد أن يكون متأخراً عن الكلام؛ لأن تأكيد الشيء بعد تقررره وثبوته في نفسه، ولكنهم اغتفروا في بعض الأحيان تقدم التوكيد إشارة إلى أن ما يأتي له قوة ومحقق لما بت ولا بد".<sup>(١)</sup>

### ب - مقتضى القاعدة ، وما فيه من خلل :

تقرر أن "إن"، واللام لتأكيد مضمون الجملة، وأن لهما الصدارة، فلا يتقدم شيء من جملة أي منهما عليه، فلا يقال: "محمد لقائم"، كما لا يقال: "قائم إن محمداً"، بل يجب أن يقال: "لمحمد قائم"، و"إن محمداً لقائم".

وأحياناً يحتاج الكلام أن تؤكد الجملة بهما معاً، فالقاعدة تقتضي أن يقال: "إن محمداً قائم"، وهنا يأتي الخلل في اللفظ من اجتماع مؤكدين في موضع ليس محلاً للتوكيد، وهو صدر الجملة، إذ الأصل في التوكيد أن يكون متأخراً؛ لأن توكيد الشيء يكون بعد تقررره وثبوته في نفسه - كما سبق - .

= انظر : مغني اللبيب مع حاشية الدسوقي ١ / ٢٤١ .

(١) انظر : حاشية الدسوقي ٢ / ٢٣٩ .

## ج - التقويم :

فى مثل "إن محمداً قائم" اجتمع . كما قلنا . مؤكداً .  
وهما اللام ، و "إن" . فى صدر الجملة الذى هو ليس محل توكيد  
فكرهت العرب اجتماع مؤكدين فى غير محلها<sup>(١)</sup>.  
وقد قوموا هذا الخلل إما بإزاحة اللام من صدر الجملة،  
وستأتى دراسة هذه النقطة فى مبحث "سد الخلل فى تراكيب  
الجمل".

وإما بإبدال همزة "إن" هاء، وزوال لفظها، فكأنها غير  
موجودة، فيقال : "لَهِنَّ محمداً قائم" .  
قال "الحفيد" : "وأجاز بعض النحويين دخول اللام على "إن"  
إذا أبدل من همزتها الهاء، فتقول: "لَهِنَّكَ قائم" .  
فكأن الذى سهل لك زوال لفظ "إن"، فكأنها ليست فى  
الكلام، قال الشاعر :

ألا ياسنا برق على قلل الحمى

لَهِنَّكَ من برق على كريم<sup>(٢)</sup>

هذا وقد قيل: إن اللام هنا ليست هي لام الابتداء ، بل هي  
جواب قسم محذوف .

(١) قال "الدسوقي" . فى حاشيته ١ / ٣٩ .: "وهذا ليس بالقاطع، ألا ترى "والله إن  
إن زيذاً قائم"، وكأنه اغتفر؛ لأن القسم جملة، فليس كالحرف فى أن افتتاح  
الجملة بعده " .

(٢) من الطويل، لرجل من نمير . ( انظره فى المقاصد الشافية ٢/٣٤٣ )

قال "الرضى": "وفيه ثلاثة مذاهب": أحدها لسببويه، وهو أن الهاء بدل من همزة "إن" كـ "إياك" و"هياك"، فلما غيرت صورة "إن" بقلب همزتها هاء جاز مجامعة اللام إياها بعد الامتناع".  
والثاني قول "الفراء"، وهو أن أصله: "والله إنك"، كما روى عن أبي أدهم الكلابي: "لَه ربي لا أقول ذلك"<sup>(١)</sup> بقصر اللام ثم حذف حرف الجر، كما يقال: "الله لأفعلن"، وحذف لام التعريف - أيضاً. كما يقال: "لاه أبوك"، ثم حذف ألف "فعلال" - يعني "إله" الذى هو على الوزن - كما يحذف من الممدود إذا قصر، كما يقال: الحصاد، والحصد، قال:

ألا لا بـارك الله فى سـهيل

إذا ماللله بـارك فى الرجال<sup>(٢)</sup>

ثم حذفت همزة "إنك".

وفيما قال تكلفات كثيرة .

والثالث: ما حكى "المفضل بن سلمة" عن بعضهم أن أصله: "لله إنك" واللام للقسم، فعمل به ما عمل فى مذهب "الفراء"، وقول "الفراء" أقرب من هذا؛ لأنه يقال: "لهنك لقائم" بلا تعجب.<sup>(٣)</sup>

(١) انظر التذييل والتكميل ٥ / ١٢٥، وشرح الشافية للرضى ٣ / ٢٢٣ .

(٢) من الوافر، وقيل: إنه مصنوع . (انظره في خزنة الأدب ١١ / ٢١٣).

(٣) لأن اللام إذا دخلت على لفظ الجلالة فى القسم أفادت التعجب، ولا يكون ذلك ذلك إلا فى الأمر العظيم، فيقال: "الله لتبعثن"، ولا يقال: "الله لقد قام زيد".

انظر شرح الكافية للرضى ٤ / ٣٦٢ . ٣٦٣، مع حاشية رقم (٢) ٣٦٣، وانظر ٤ / ٢٨٦ .

واستدل القائلون بأنها ليست لام الابتداء بأن هذه اللام قد جاءت بعد "لهن".

قال "الحفيد": "واستدل صاحب هذا المذهب بأنك قد تأتي بلام "إن" فتدخلها على الخبر، نحو قوله:

لها لمضى علينا التهاجر<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup>

وقد رد "ابن جني" استدلال أصحاب هذا المذهب بقوله:

فإن قلت: فما تصنع بقول الآخر:

ثمانين حولًا لا أرى منك راحة

لَهْنَكِ فِي الدُّنْيَا لِبَاقِيَةِ العَمْرِ<sup>(٣)</sup>

وما هاتان اللامان؟

قيل: أما الأولى فلام الابتداء على ما تقدم، وأما الثانية في قوله: "لباقية العمر" فزائدة كزيادتها في قراءة "سعيد ابن جبير":

﴿إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ لَطْعَامًا﴾<sup>(٤)</sup>، ونحو ما رويناه عن قطرب من قول الشاعر:

(١) عجز بيت من الطويل، وصدرة:

أبائنة حُبِّي نعم وتماضر

انظر: شرح الكافية للرضي ٤ / ٣٦٢، والخزانة ١٠ / ٣٤٠.

(٢) حاشية الحفيد ١٩٢.

(٣) من الطويل، لعروة الرحال. (انظره في الخصائص ١ / ٣١٦ مع حاشية رقم

(٤)، والألمالي ٣٦/٢، وشرح الحماسة ٤ / ١٧٦)

(٤) من الآية (٢٠) في سورة الفرقان. وانظر البحر المحيط ١٠ / ٢٤٥، والدر

المصون ٧ / ١٧٦.

ألم تكن حلفت بالله العليّ

أن مطاياك لمن خير المطي<sup>(١)</sup>

بفتح "أن" في الآية وفي البيت، وروينا عن أحمد بن يحيى - وأنشدناه  
" أبو علي" - رحمه الله تعالى - :

مروا عجالا وقالوا: كيف صاحبكم

قال الذي سألوا: أمسى مجهودا<sup>(٢)</sup>

فزاد اللام...<sup>(٣)</sup>

(١) من الرجز . ( انظره في خزنة الأدب ٤ / ٣٢٨ )

(٢) من البسيط . ( انظره في مجالس ثعلب ١٥٣ ، والخزنة ٤ / ٣٣٠ ) .

(٣) انظر : الخصائص ١ / ٣١٦ . ٣١٧ .

## ٥ - إدغام المثلين عند التقائهما

### أ - تقديم :

عرف "ابن الحاجب" الإدغام بقوله: "أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل".

وعرفه غيره بأنه: "الإتيان بحرفين بحسب التلفيظ والنطق دفعة واحدة بأن يرفع اللسان من المخرج مرة واحدة".<sup>(١)</sup>

ويكون الإدغام في المثلين، والمتقاربين بعد أن يصيرا مثلين ليتمكن الإدغام.

والمراد بالمتقاربين ما تقاربا في المخرج، أو في صفة تقوم مقامه كالجهر، والهمس، وغير ذلك.<sup>(٢)</sup>

والمراد بقولهم: "إن الإدغام يكون في المثلين والمتقاربين قصد الإدغام، وأما هيئته فلا تكون إلا في المثلين".<sup>(٣)</sup>

- (١) انظر: الشافية مع شرح الجاربردي ١ / ٣٢٦ . ٣٢٧ ، والفوائد الجلييلة شرح الفوائد الجميلة ٢ / ٣٣٢ ( ضمن مجموعة الشافية ) .  
 (٢) انظر : شرح الجاربردي ١ / ٣٢٧ ، ٣٣٤ .  
 (٣) انظر : الفوائد الجلييلة ٢ / ٣٣٢ .



والإدغام يكون واجبا، أو ممتعا، أو جائزا، وسيأتي بيان ذلك.

### ب - مقتضى القاعدة وما فيه من خلل :

الأصل في الخط أن يصور كل حرف بصورته، مضبوطاً بحركته، فمثلاً في " كتب " يصوّر كلُّ من الكاف والتاء والباء بصورته مضبوطاً بالشكل الذي يستحقه، وعند النطق يلفظ بأول مسمى كل حرف من هذه الأحرف وفق الضبط الخاص به. وإذا أردنا أن نعبر مثلاً عن الماضي أو المضارع من المرور فالأصل أن يقال: " مرَّ " ، و" يمرُّ ". وهنا يأتي الخلل من الثقل الناشئ من اجتماع المثلين .

### ج - التقويم :

لما حصل الثقل من اجتماع المتجانسين وكان لا بد من تقويم اللفظ حتى يسهل النطق نظرنا إلى مصدر الثقل فحاولوا إصلاحه بأن جردوا أول المثلين من حركته، سواء ألقوها على ما قبلها - كما سيأتي - ، أو لا ، ثم أدرجوه في الثاني، وبذلك يرتفع اللسان في الحرفين مرة أخرى، بدلاً من ارتفاعه مرتين: مرة تلو الأخرى. قال "الجاربردي": "والغرض من الإدغام طلب التخفيف؛ لأنه ثقل عليهم التقاء المتجانسين، لما فيه من العود إلى حرف بعد النطق به"<sup>(١)</sup>.

(١) انظر : شرح الجاربردي ١ / ٣٢٧ .

وقال في "الفوائد الجليلية": "... ثم الإدغام في كل منهما - يعني المثلين والمتقاربين - يكون لقصد التخفيف؛ لثقل التلفظ بالمتجانسين أو المتقاربين لما فيه من العود وما يقرب منه" (١).

وعند إدغام المثلين المتحركين فإنه لا بد من تسكين أولهما حتى لا تحول الحركة بينه وبين الثاني فلا يتصلان ويتعذر اندماجهما. (٢)

ثم إن حركته تنقل إلى ما قبله إن كان ساكناً، ولم يكن حرف لين، مثل "فَرَّ" في "فَرَّرَ"، وإن كان حرف لين تم الإدغام دون نقل الحركة، مثل "حَادَّ" في "حَادَدَّ".

قال "الجاربردي": "... إذا أدغم فيما إذا كان المثلان متحركين فإما أن يكون ما قبلهما متحركاً أو ساكناً، فإن كان متحركاً كما في "مَدَّ" - وأصله "مَدَدَّ" - فإنه يسكن أول المثلين ويدرج في الثاني من غير زيادة عمل، وأما إن كان ما قبل المثلين ساكناً فإما أن يكون ذلك الساكن حرف لين، أو لا، فإن كان حرف لين فيدغم أيضاً من غير نقل الحركة، نحو "مَادَّ وَتُمُودَّ الثوب" (٣)، و"خُوِيصَّة" (٤) وإن لم يكن ذلك الساكن حرف لين تنقل

(١) انظر: الفوائد الجليلية ٢ / ٣٣٢ .

(٢) انظر: شرح الشافية لنقره كار ومعه مناهج الكافية في شرح الشافية لتركيبا

الأنصاري ٢ / ٢٣٠ .

(٣) تُمُودَّ: فعل ما لم يسم فاعله، من تَمَادَدْنَا الثوب.

(٤) تصغير: خاصّة.

حركة أول المثلين إليه ، ثم يدغم كما فى "يرُدّ" - وأصله "يرُدُّد" -  
نقل حركة الدال إلى الراء ثم أدغم<sup>(١)</sup>.

أما ثاني المثلين فيترك متحركاً لأنه مبين للأول، فلو سكن  
لكان كالميت الذى لا يبين نفسه، وبالتالي لا يبين غيره، وأيضاً لو  
سكن لالتقى ساكنان على غير حده، وهو غير  
جائز.<sup>(٢)</sup>

هذا، ولأن الغرض من الإدغام التخفيف فقد منعوا إدغام  
حرف حلق فى حرف حلق آخر أدخل منه؛ لأن ذلك يؤدي إلى الثقل.  
قال "الجاريري": "ولا يدغم حرف حلق فى أدخل  
منه؛ لئلا يلزم إدغام الأسهل فى الأثقل فيلزم الثقل، إلا الحاء فى  
العين والهاء؛ لشدة التقارب، ومن ثم قلبوا الثانى إلى الأول فقالوا:  
"اذبحتَّـوداً"، و"اذبحَّـاذه" فى "اذبحَّ عتَّـوداً"،  
و"اذبحَّ هَـذه"، ولم يقلبوا الأول إلى الثانى فلم يقولوا:  
"اذبعَّتوداً" و"اذبعَّهذه".<sup>(٣)</sup>

واستثنى - أيضاً - من حروف الحلق التى لا يدغم حرف منها  
فيما هو أدخل منه الغين فى الخاء مثل "ادمخَّالداً" - فى "ادمغُ

(١) انظر: شرح الجاريري ١ / ٣٣١ .

(٢) انظر: شرحى الشافية لنقره كار وذكريا الأنصاري ٢ / ٢٣٠ .

(٣) انظر شرحى الشافية لنقره كار وذكريا الأنصاري ، والفوائد الجليلية ٢ / ٣٣٦

خَالِدًا<sup>(١)</sup> — والخاء في الغين مثل "اسلغُنمك" — في  
"اسلغُ غُنمك".<sup>(٢)</sup>

وأحوال الإدغام - كما نوهت ثلاثة : واجب، وممتع، وجائز.

### فالتوجب في حالتين :

١- أن يكون المثلان متحركين في كلمة مثل "ردد" و "يردد" يقال فيهما: "رد" و "يرد".<sup>(٣)</sup>

فإن تحركا في كلمتين كان الإدغام جائزا مثل "جعل لك" <sup>(٤)</sup> - كما سيأتي . .

٢- أن يكون أول المثلين ساكنا، مثل "لم يذهب بكر" .

وذلك بشرط ألا يكون هناك ما يمنع من الإدغام كما سيأتي.<sup>(٥)</sup>

### والممتنع في عدة أحوال :

١- أن يكون المثلان همزتين في كلمتين، مثل "املاً إناء، أو في كلمة وليستا عينا مضاعفة<sup>(٦)</sup>، وذلك كأن يبنى من "قرأ" على، مثل "سبَطُر"، فيقال: "قِرَأَى" بقلب الثانية ياءً.

(١) قال "الجاريري" ١ / ٣٤٨ : يقال: دمغه دمعًا . أي: شججه حتى بلغت الشجة الدماغ واسمها الدامغة" .

(٢) انظر: شرح الجاريري ١ / ٣٤٨ ، والفوائد الجلية ٢ / ٣٣٦ .

(٣) ويتم الإدغام في "ردد" بتسكين الدال الأولى دون نقل حركتها إلى ما قبلها لأنه متحرك، أما في "يردد" فيتم نقل حركة الدال الأولى إلى الراء الساكنة قبلها.

(٤) انظر: أوضح المسالك ٤ / ٤٠٩ .

(٥) انظر: شرح الجاريري ١ / ٣٢٧ .

(٦) فإن كانت عينا مضاعفة وجب الإدغام مثل "سأل"، و"دأث" =.

- ٢- أن يكون المثلاث ألفين، مثل "صحراء"؛ فإن أصله "صحرا" بالقصر، ثم زيدت ألف للمد توسعاً، فالتقى ألفان، فقلبت الثانية همزة لتعذر الإدغام.
- ٣- أن يكون المثلاث فى وزن ملحق<sup>(١)</sup>، سواء أكان الملحق أحدهما، مثل "قَرَدَد"<sup>(٢)</sup>، أم غيرها، مثل "هَيْلِل"<sup>(٣)</sup>، أم كليهما، مثل "اقعسس"<sup>(٤)</sup>.
- ٤- أن يكون المثلاث واوين، أو ياءين، وقد أبدل أولهما من همزة، نحو "تووى"، و"رييا" مخفضى "تؤوى"، و"رئيا".
- ٥- أن يكون المثلاث فى اسم على "فَعَل"، مثل "طَلَل"، أو "فُعَل"، مثل "ذُلُل"، أو "فِعَل"، مثل "لِمَم".
- ٦- أن يكونا فى "أَفْعَل" التعجب مثل "أَشْدِد".
- ٧- أن يتصدرا مثل "دَدَن".
- ٨- أن يكون أولهما كلمة يصح الابتداء بها، مثل "جاء ببدرة"<sup>(٥)</sup>.
- ٩- أن يتصل أول المثليين بمدغم، مثل "جُسَس" - جمع جاس -

=والدآث الأكال، يقال: دأثت الطعام إذا أكلته.

(١) لأنه لو أدغم لنقض غرض الإدغام لانكسار الوزن.

(٢) ملحقة بـ "جعفر".

(٣) ملحقة بـ "دحرج".

(٤) ملحقة بـ "احرنجم".

(٥) والبدة - كما قال فى "الصباح" (بدر) : عشرة آلاف درهم.

- ١٠- أن يكون ثانيهما ساكنًا لغير الوقف ، سواء أكانا في كلمة مثل " ظَلَلْتُ " (١) ، أم في كلمتين ، مثل "رسولُ الحسن " .
- ١١- أن يقع قبلهما ساكن صحيح وهما في كلمتين ، مثلين كانا أو متقاربين مثل "قرم" (٢) مالك" ، و ﴿ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ ﴾ (٣) .
- ١٢- أن يؤدي الإدغام إلى التباس وزن بآخر ، مثل "قُوول" - مبني للمجهول من "قاول" - فلو أدغم فقيل: "قُوول" لالتبس بالمبني للمجهول من "قُوول" - يعني لم يعرف إن كان على وزن "قُوعل" ، أو "فُعَل" .
- وكذلك في ﴿ سُرْرِ ﴾ (٤) لو جاز الإدغام لم يعلم إن كان على "فُعَل" ، أو على "فُعَل" .
- ١٣- أن يراد المحافظة على المد ، مثل : ﴿ قَالُوا وَمَا ﴾ (٥) ،

و ﴿ فِي يَوْمٍ ﴾ (٦) ، (٧)

- (١) أصله " ظل " . بالإدغام . فلما أسند إلى ضمير الرفع المتحرك سكن آخره فامتنع الإدغام .
- (٢) القَرَم : هو السيد . (اللسان قرم )
- (٣) من الآية (٣٩) في سورة المائدة .
- (٤) من الآيات ٤٧ في سورة الحجر ، و ٤٤ في سورة الصافات ، و ٢٠ في سورة الطور ، و ١٥ في سورة الواقعة ، و ١٣ في سورة الغاشية .
- (٥) من الآيتين ٢٤٦ في سورة البقرة ، و ٦٠ في سورة الفرقان .
- (٦) من الآيات ١٨ في سورة إبراهيم ، و ٥ في سورة السجدة ، و ١٩ في سورة القمر ، و ٤ في سورة المعارج ، و ١٤ في سورة البلد .
- (٧) انظر : أوضح المسالك ٤ / ٤٠٩ ، وشرح الجاريري ١ / ٣٣١ ، وما بعدها .



## أما الجائز فهو كل ما سوى الواجب والممتنع .

وأذكر هنا بعضاً من صورته على سبيل التمثيل والتوضيح :

- ١- إذا كان المثلاثان ياءين لازماً تحريك ثانيهما ، مثل "حَيى" ، و"عَيى".
- ٢- إذا كان المثلاثان تاءين فى "افتعل" ، مثل "استتر" ، و"اقتتل".
- ٣- إذا كانا تاءين زائدتين أو لاهما فى أول المضارع ، مثل "تتذكر".
- ٤- إذا كانا فى فعل مضارع مجزوم ، أو فعل أمر ، مثل "لم يرتدد" ، و ﴿وَأَغْضُضْ﴾<sup>(١)</sup> .
- ٥- إذا كان متحركين فى كلمتين ، مثل ﴿جَعَلَ لَكَ﴾<sup>(٢)</sup> .
- ٦- إذا كانت حركة ثانيهما عارضة ، مثل "أكفف الشر".<sup>(٣)</sup>

(١) من الآية ١٩ فى سورة لقمان .

(٢) من الآية ١٠ فى سورة الفرقان .

(٣) أصله "أكفف" بسكون الفاء ، ثم حركت لالتقاء الساكنين .

انظر : الشافية مع شرح الجاريردي ١ / ٣٣٤ ، وأوضح المسالك ٤ / ٤٠٩ .  
٤١٠ .



## المبحث الثاني

## سَدَّ الخَلَلِ فِي تَرَائِبِ الجَمَلِ

## ١ - وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة بلا مُسَوِّغٍ

## أ- تقديم:

المبتدأ والخبر هما ركنا الجملة الاسمية. والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأنه محكوم عليه، ولا يحكم على مجهول. والأصل في الخبر أن يكون نكرة؛ لأنه محكوم به، والحكم بشيء معروف لا جديد فيه. وقد يكونان معرفتين، أو نكرتين في أولاهما بعض التخصيص. أما مجيء المبتدأ نكرة والخبر معرفة فهو عكس ما وضع عليه الكلام، ولا يكون إلا في ضرورة الشعر<sup>(١)</sup>. لكن يقع المبتدأ نكرة إذا وجد مُسَوِّغٌ تكون النكرة معه ذات فائدة<sup>(٢)</sup>.

قالوا: وقد تقع النكرة مبتدأ إذا حصلت الفائدة بها حتى إذا لم يكن هناك شيء من المسوغات التي اشترطوها لذلك. قال "الدسوقي": "... فإن حصلت الفائدة عند الابتداء بها - يعني النكرة - صح جعلها مبتدأ، وإلا فلا، فإذا اعتقد المخاطب

(١) انظر: شرح عيون الإعراب ٨٦.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٢٠٣/١، وشرح ابن عقيل ٢٠٣/١.

أنه ليس في الدار رجل فيصح أن يقال له: "رجل في الدار" من غير مُسَوِّغ، كما قال "الرّضي"<sup>(١)</sup>.

كذلك الأصل في المبتدأ أن يكون مقدماً على الخبر؛ لأنه  محكوم عليه، ولا بد من وجوده قبل الحكم، فقصد في اللفظ أيضاً

أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه"<sup>(٢)</sup>.  
وُسببَ إلى "الخليل" القول بمنع تقديم الخبر على المبتدأ قياساً على عدم جواز تقدم التابع على المتبوع في النعت والبدل والتوكيد.

وليس ما نسب إلى "الخليل" بصحيح إذ تقديم الخبر على المبتدأ كثير في القرآن الكريم والكلام الفصيح.<sup>(٣)</sup>

(١) حاشية الدسوقي ١١٥/٢، وانظر شرح الكافية للرضي ١ / ٢٣١

(٢) أضاف "الرضي": "وأما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملاً في المحكوم عليه، ومرتبة العامل قبل المعمول.

انظر: شرح الكافية ١/٢٢٩-٢٣٠."

(٣) انظر: نتائج الفكر للسهيلي ١ / ٢٧٨ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ .

**ب - مقتضى القاعدة وما فيه من خلل:**

الأصل في الجملة الاسمية - كما قلنا - تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وأن يكون المبتدأ معرفة، أو نكرة مفيدة. ولكن أحياناً يكون المبتدأ نكرة غير مفيدة، مثل "كتاب لمحمد"، وهنا يأتي الخلل من جهة أن المبتدأ وقع في الصورة نكرة غير مفيدة.

**ج - التقويم:**

لما كان الكلام في مثل هذا التعبير "كتاب لمحمد" مبدوءاً بنكرة - وهو غير جائز - نظر العرب إلى هذا الكلام وأصلحوا خلله بتأخير هذا المبتدأ، وتقديم الخبر وجوباً، فقالوا: "لمحمد كتاب"، فصار الخبر في صدر الجملة، وتأخر المبتدأ، فجاء الكلام مبدوءاً بمعرفة<sup>(١)</sup> وتأخرت النكرة كما هو الأصل، فاستقام اللفظ، وإن كان في المعنى أن المؤخر هو المبتدأ، والمقدم هو الخبر. قال: "ابن جني": "ومن ذلك - أي: من إصلاح اللفظ - قولهم: "لك مال" و"عليك دين" فالمال والدين هنا مبتدآن وما قبلهما خبر عنهما، إلاً أنك لو رمت تقديمهما إلى المكان المقدر لهما لم يجز لقبح الابتداء بالنكرة في الواجب، فلما جفا ذلك في اللفظ أخرجوا المبتدأ وقدموا الخبر، وكان ذلك سهلاً عليهم ومصالحاً ما فسد عندهم".

(١) لأنَّ الظرف أو المجرور الذي يخبر به حينئذٍ يشترط فيه أن يكون مختصاً، وإلا فلا يصح الكلام، فلا يقال: "عند رجل مال" ولا: "في دار رجل". انظر: التصريح ٢٠١/١، وحاشية الحفيد ١٢٦.

وإنما كان تأخيره مستحسنًا من قِبَل أنه لما تأخر وقع موقع الخبر، ومن شرط الخبر أن يكون نكرة فلذلك صلح به اللفظ، وإن كنا قد أحطنا علمًا بأنه في المعنى مبتدأ. فأما من رفع الاسم في نحو هذا بالظرف فقد كُفي مؤنة هذا الاعتذار؛ لأنه ليس مبتدأ عنده<sup>(١)</sup>.

بقى أن نقول: إنه كي يستقيم اللفظ كان لابد - أيضًا - من اشتراط أن يكون الظرف، أو المجرور الذي يقع خبراً هنا مختصاً، حتى إذا قدم وصار في موضع المبتدأ يكون الكلام مبدوءاً بمعرفة - .

وقال "الشيخ خالد الأزهرى": "والتحقيق أن المسوغ للابتداء بالنكرة أن يخبر عنها بظرف مختص، والتقديم إنما هو لرفع إلباس الخبر بالصفة، صرح بذلك في المعنى."<sup>(٢)</sup>

(١) يقصد "الأخفش" والكوفيين.

انظر: الخصائص ١ / ٣١٨، ونتائج الفكر ٤٠٩، وشرح عيون الإعراب ٨٩

(٢) انظر: المغني بحاشية الدسوقي ٢ / ١١٧، والتصريح ١ / ٢٠٩، وحاشية الحفيد ١٢٦ .

## ٢- فتح همزة "إن" - المكسورة - لدخول الكاف

## عليها في "كأن"

## أ- تقديم:

"كأن" حرف ناسخ من أخوات "إن".

وقد اختلف فيها هل هي بسيطة أو مركبة؟

أ - قيل: إنها مركبة .

قال "ابن هشام": "كأن" حرف مركب عند أكثرهم، حتى

ادعى "هشام"، و"ابن الخباز" الإجماع عليه، وليس كذلك".

وقال: "والأصل في "كأن زيداً أسد": إن زيداً كأسد.<sup>(١)</sup>

فهي مركبة عندهم من كاف التشبيه و"إن" المكسورة،

وهذا ما ذهب إليه الخليل، وسيبويه، والأخفش، والفراء، وجمهور

البصريين.<sup>(٢)</sup>

وقال "ابن أبي الربيع": إن من النحويين من ذهب إلى أن

كاف التشبيه رُكِبَتْ مع "أن" المفتوحة ...<sup>(٣)</sup>.

ب - وقيل: إنها غير مركبة حملاً لها على أخواتها، فهي

كلمة بسيطة موضوعة للتشبيه من أول أمرها كالكاف؛ لأنَّ

الأصل للإفراد فلا يعدل عنه إلّا بدليل.<sup>(٤)</sup>

(١) انظر: معني اللبيب ١ / ٢٠٣

(٢) انظر: الكتاب ١٧١/٢، والإنصاف ١٩٧/١، ٢٢٤، وجواهر الأدب ٤٨٧ .

(٣) انظر: البسيط لابن أبي الربيع ٧٦٢/٢-٧٦٣.

(٤) انظر: بغية العارف ٢٠٧.

وعلى القول بتركيبها - وهو رأي أكثر النحويين - تكون جملة "كأن" وما بعدها مبدوءة بـ"إن" المكسورة، وكاف التشبيه داخله على خبرها، ثم قدمت الكاف اهتماماً ليؤذن الكلام من أول الأمر بالتشبيه، فصار ما بعد الكاف مجروراً بها<sup>(١)</sup>.  
قال "الرضي": "فتحت - يعني "إن" - لفظاً وهي في المعنى باقية على حالها لم تصرّ بالفتح حرفاً مصدرياً، فصار الكاف مع "أن" كلمة واحدة، فلا عمل للكاف كما كان لها حين كانت في محل خبر "إن" لصيرورتها كجزء الحرف.."<sup>(٢)</sup>.

### ب- مقتضى القاعدة وما فيه من خلل:

تقرر أن أصل "كأن زيذا أسد" - على رأي الأكثرين - : إن زيذاً كأسد، بـ"إن" المكسورة، ثم قدمت الكاف الجارة، فصارت "كإن زيذاً أسد"، وهنا يكون الخلل؛ لأن الجار لا يدخل على "إن" المكسورة، بل المفتوحة.

### ج- التقويم:

لما كان الخلل واضحاً في لفظ "كإن"؛ لوقوع "إن" المكسورة بعد الجار كان لا بد من النظر إلى هذا اللفظ وتقويمه، وكان لا بد من فتح همزة "إن" ليستقيم اللفظ؛ لأن وقوع "أن" المفتوحة بعد الجار سائغ مقبول.

قال "ابن جني": "ومن إصلاح اللفظ قولهم: "كأن زيذاً عمرو" ا. علم أن أصل هذا الكلام: زيد كعمرو، ثم أرادوا توكيد الخبر

(١) انظر: المعنى مع حاشية الدسوقي ٢٠٣/١.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٣٦٩/٤ - ٣٧٠.

فزادوا فيه "إن"، فقالوا: إن زيدا كعمرو، ثم إنهم بالغوا في تأكيد التشبيه فقدموا حرفه إلى أول الكلام عناية به، وإعلاماً أن عقد الكلام عليه، فلما تقدمت الكاف - وهي جارة - لم يجر أن تباشر "إن"؛ لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحها، فقالوا: "كأن زيدا عمرو"<sup>(١)</sup>.

وقال "ابن أبي الربيع": "... ولما كانت كاف التشبيه في الأصل حرف جر كرهوا دخولها على "إن" المكسورة؛ لأن المكسورة لا يدخل عليها حروف الجر، إنما تدخل على المفردات، وليست "إن" كذلك، ففتحوا "إن" ليزول قبح اللفظ..."<sup>(٢)</sup>

هذا وقد قيل: إن فتح همزة "إن" هنا لطول الحرف بالتركيب، وليس لدخول الجار.

قال "ابن هشام": "وفي شرح الإيضاح لابن الخباز: ذهب جماعة إلى أن فتح همزتها لطول الحرف بالتركيب، لا لأنها معمولة للكاف كما قال "أبو الفتح" وإلا لكان الكلام غير تام"<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: الخصائص ٣١٨/١.

(٢) انظر: البسيط ٧٦٢-٧٦٣، وشرح الكافية للرضي ٣٦٩/٤.

(٣) انظر: معنى اللبيب ٢٠٣/١-٢٠٤.

## ٣- إزاحة لام الابتداء عن الصدارة عند

## اجتماعها مع "إن"

## أ- تقديم :

تدخل لام الابتداء على المبتدأ<sup>(١)</sup>، نحو: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ

رَهَبَةً﴾<sup>(٢)</sup>.

وقد تجتمع مع "إن"<sup>(٣)</sup> إذا احتاج الكلام لذلك فتصبح صورة صورة الجملة في مثل "محمد قائم": "لإنَّ محمدًا قائمٌ" ، وحينئذ تنقل اللام من محلها<sup>(٤)</sup>.

قال "الشيخ خالد": "وأصلها - يعني لام الابتداء - التقديم على

"إن"<sup>(١)</sup>.

(١) قال في المغنى ٢/٢٤٠: "واختلف في دخولها - يعني لام الابتداء - في غير غير باب "إن" على شيئين:

أحدهما: خبر المبتدأ المقدم، نحو "لقائم زيد"، فمقتضى كلام جماعة الجواز. وفي أمالي ابن الحاجب: لام الابتداء يجب معها المبتدأ.

الثاني: الفعل، نحو "ليقوم زيد" فأجاز ذلك "ابن مالك" و"المالقي" وغيرهما.

زاد "المالقي" الماضي الجامد، نحو "لبئس ما كانوا يعملون"، وبعضهم المتصرف المقرون بـ"قد"، نحو "ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل"، "لقد كان في يوسف وإخوته آيات"، والمشهورة أن هذه لام القسم.

انظر: المغنى بحاشية الدسوقي ١/٢٤٢، و التصريح ١/٢٥٤

(٢) من الآية ١٣ في سورة الحشر.

(٣) ولا تجتمع مع شيء من أخوات "إن" غيرها. وأجاز الكوفيون ذلك مع "كن"، "كن"، وأنشدوا:

يلومني في حب ليل عواذ لي ولكنني من حبها لعميد

وأنكر البصريون الاستشهاد بهذا البيت، وأجابوا عنه بعدة أجوبة.

انظر: شرح ابن عقيل ١/١٣٣ - ١٣٤، مع تعليق الشيخ/ محمد محيي الدين.

(٤) انظر: المغنى بحاشية الدسوقي ١/٢٤٢، و التصريح ١/٢٥٤.



وإنما قيل إن الأصل: "لِإِنَّ محمداً" - بتقديم اللام - وليس "إِنَّ محمداً" - بتقديم "إِنَّ" لأسباب منها :

١- لتألا يحول ماله الصدر بين العامل والمعمول، فلو قدمت "إِنَّ" وقيل: "إن لزيداً قائم" لكانت اللام التي لها الصدارة قد حالت بين "إِنَّ" ومعمولها، وهذا لا يجوز.

٢- أنهم قد نطقوا باللام مقدمة على "إِنَّ"، وذلك في نحو:

ألا ياسنا برقٍ على قـلـل الحمى

لَهْنَك من برق عليّ كريم<sup>(٢)</sup>

والأصل: لإنك، فقلبت الهمزة هاء.<sup>(٣)</sup>

٣- لأنها إذا وقعت مع "إِنَّ" لم يعتدوا بصدريتها، بدليل أنها تتخطاها في العمل، مثل: "إِنَّ في الدار لزيداً"، و"إِنَّ زيداً لقائم"، فقد نصبوا بـ "إِنَّ" في المثال الأول، ورفعوا بها في الثاني مع تأخر اللام عنها.

وأنه يتخطاها عمل العامل بعدها، مثل: "إن زيداً طعامك لآكل"، فـ "طعام" معمول لقوله: "آكل" فقدم المعمول ولم تمنع اللام من ذلك، لأنَّ حقها التقديم على "إِنَّ"، فلم تمنع هنا لأنَّ هذا ليس موضعها.

(١) انظر التصريح ١ / ٢٥٤، وانظر: المغنى بحاشية الدسوقي ١/ ٢٤٢ .

(٢) سبق في مبحث سد الخلل في المفردات .

(٣) في أصل "لهنك" كلام ذكرته في " إبدال همزة "إِنَّ" هاء، في المبحث الأول.

انظر: شرح شواهد المغنى ٢/ ٦٠٢، والأشباه والنظائر ١/ ١٩٩، والخزانة ٣٣٨/١٠، ٣٥١.

وهم يعتدون بصدريتها مع "إن" في حين لا يعتدون بصدريتها فيما قبلها، بدليل أنها تمنع من تسلط أفعال القلوب على "إن" ومعموليها، فهي تعلق هذه الأفعال إذا وقعت قبل "إن"، مثل "علمت إن زيدا لفاضل"، فهذا يدل على أن اللام منوى تقدمها على "إن" وإن كانت ذاتها مؤخرة، إذ لو كانت مؤخرة لفظاً ونية بعد "إن" لأعمل العامل؛ إذ لا أثر للام في إبطال العمل مع تأخرها عن "إن"، بدليل: "إن في الدار لزيداً" فقد نصبوا بـ"إن" مع تأخر اللام عنها<sup>(١)</sup>.

ولولا التعليق لفتحت الهمزة هنا، ولكنها كسرت، قال -

تعالى :- ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾<sup>(٢)</sup>، <sup>(٣)</sup>.

### ب- مقتضى القاعدة وما فيه من خلل:

إذا احتاج الكلام لاجتماع "إن"، واللام وكلاهما لتوكيد مضمون الجملة وله الصدارة، فتكون صورة الكلام "إن زيدا قائم". وهنا يحدث خلل اجتماع مؤكدين في موضع ليس محل التوكيد.<sup>(٤)</sup>

(١) قال الشيخ خالد- في التصريح ١/٢٥٤:- "... وإنما تخطاها في باب "إن" فرغ الخبر؛ لأنها مؤخرة من تقديم لإصلاح اللفظ، وأصلها التقديم على "إن".

(٢) من الآية ١ في سورة المنافقون.

(٣) انظر: الخصائص ١ / ٣١٥ - ٣١٦، ومعنى اللبيب مع حاشية الدسوقي ١/٢٤٢.

(٤) الخصائص ١/٣١٤، ومعنى اللبيب مع حاشية الدسوقي ١/٢٤٢.

## ج - التقويم:

سبق في مبحث "سد الخلل في المفردات" أن التقويم في هذه الحالة يكون بأحد أمرين:

إما بقلب همزة "إن" هاءً، وهذه تمت مناقشتها هناك.

وأما بإزاحة اللام من موضعها في صدر الجملة، وأخروها حتى لا تجتمع مع "إن" في موضع واحد، فقالوا: "إن محمداً لقائم"، وسميت عندئذ اللام المزحلقة، أو المزحلفة - بالفاء..

قال "ابن هشام": "وفائدتها - يعني لام الابتداء - أمران: توكيد مضمون الجملة، ولهذا زحلقتها في باب "إن" عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين..."<sup>(١)</sup>.

وقال "ابن عقيل": "وهذه اللام حقها أن تدخل أول الكلام؛ لأن لها صدر الكلام فحقها أن تدخل على "إن"، نحو "لإن زيدا قائم"، لكن لما كانت اللام للتأكيد، و"إن" للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد، فأخروا اللام إلى الخبر"<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: مغنى اللبيب ومعه حاشية الدسوقي ٢٣٩/١.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ٣٣٣/١.

وعند التفريق بينها وبين "إن" تؤخر، فتدخل بعدها على واحد من أربعة:

١. الاسم إذا تأخر، نحو قوله - تعالى - ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً

لِمَنْ يَخْشَى﴾<sup>(١)</sup>.

٢. الخبر إذا كان مؤخرًا، مثبتًا، غير ماضٍ متصرف<sup>(٢)</sup>،

وذلك يشمل:

أ - إذا كان الخبر مفردًا، نحو ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾<sup>(٣)</sup>

ب - إذا كان جملة فعلية فعلها مضارع<sup>(٤)</sup>، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ

لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، وذلك لشبه المضارع بالاسم.

ج - إذا كان جارًّا ومجرورًا، نحو: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ

عَظِيمٍ﴾<sup>(٦)</sup>، أو كان ظرفًا، نحو "إن زيدًا عندك"، وذلك لأنَّ الجار

(١) من الآية ٢٦ في سورة النازعات.

(٢) أجاز "الأخفش" و"الفرّاء" - وتبعهما "ابن مالك" - دخولها على الماضي الجامد، نحو "إن زيدًا لنعم الرجل": و"العسى أن يقوم"؛ لأنَّ الفعل الجامد يشبه الاسم في الجمود، وهذا مخالف لما عليه الجمهور.

انظر: مغنى اللبيب ٢/٢٣٩، وأوضح المسالك ١/٣٤٦.

(٣) من الآية ٣٩ في سورة إبراهيم.

(٤) هذا إذا لم تقترن به السين أو سوف، فإن اقتربتا به نحو "إن زيدًا سوف يقوم" أو "سيقوم" ففي جواز دخول اللام عليه خلاف.

انظر: شرح ابن عقيل ١/٣٣٨.

(٥) من الآية ١٢٤ في سورة النحل.

(٦) من الآية ٤ في سورة القلم.

والمجرور والظرف في حكم الاسم، ولذلك جعلوهما خبراً، أو متعلقين باسم.

د . إذا كان جملة اسمية، نحو ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِيءُ ﴾ .

وَنُمِيتُ ﴿<sup>(١)</sup>﴾، وذلك لأنها مبتدأ وخبر، فالأولى دخول اللام على مبتدأ هذه الجملة، وقد أنكر بعضهم دخولها على خبرها<sup>(٢)</sup>.

٣- معمول الخبر إذا تقدم على الخبر<sup>(٣)</sup>، ولم يكن حالاً<sup>(٤)</sup>، وكان الخبر صالحاً لدخول اللام عليه<sup>(٥)</sup>، نحو "إن زيدا لطعامك آكل".

٤- ضمير الفصل، نحو ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) من الآية ٢٣ في سورة الحجر.

(٢) انظر: مغنى اللبيب ٢/٢٣٩-٢٤٠، وأوضح المسالك ١/٣٤٥ مع تعليق الشيخ محمد محيي الدين، وشرح ابن عقيل ١/٣٣٢ مع تعليق الشيخ محمد محيي الدين.

(٣) فإن تأخر عنه نحو "إن زيدا جالس في الدار" فلا يجوز.

انظر: أوضح المسالك ١/٣٤٧.

(٤) فإن كان حالاً نحو "إن زيدا راكباً منطلقاً: فلا يجوز.

انظر: أوضح المسالك ١/٣٤٧.

(٥) فإن لم يكن الخبر صالحاً لدخول اللام عليه نحو "إن زيدا عمراً ضرب" لم يجز دخولها على المعمول، خلافاً للأخفش.

انظر: أوضح المسالك ١/٣٤٧.

(٦) من الآية ٦٢ في سورة آل عمران.

والسبب في أن اللام هي التي تأخرت، دون "إن" هو ما ذكره "ابن جني" في قوله: "فإن قيل: هلا أخرجت "إن" وقدمت اللام؟" قيل: لفساد ذلك من أوجه:

أحدها: أن اللام لو تقدمت، وتأخرت "إن" لم يجز أن تنصب "إن" اسمها الذي من عادتها نصبه، من قبل أن لام الابتداء إذا لقيت الاسم المبتدأ قوت سببه، وحمت من العوامل جانبه، فكان يلزمك أن ترفعه فتقول: "لزيد إن قائم"، ولم يكن إلى نصب "زيد" - وفيه لام الابتداء - سبيل.

ومنها: أنك لو تكلفت نصب "زيد" - وقد أخرجت عنه "إن" - لأعملت "إن" فيما قبلها، و"إن" لا تعمل أبداً إلا فيما بعدها. ومنها: أن "إن" عاملة واللام غير عاملة، والمبتدأ لا يكون إلا اسماً، وخبره قد يكون جملة، وفعلًا، وظرفًا، وحرفًا، فجعلت اللام فيه لأنها غير عاملة، ومنعت منه "إن" لأنها لا تعمل في الفعل، ولا في الجملة كلها النصب، إنما تعمل في أحد جزأها، ولا تعمل أيضًا في الظرف، ولا في حرف الجر<sup>(١)</sup>.

(١) الخصائص ٣١٤/١.

وانظر: شرح عيون الإعراب ١٠٧، وحاشية الدسوقي ٢٤٢/١.

## ٤- الفصل بين "أن" المخففة والجملة الفعلية الواقعة

### خبراً لها

#### أ- تقديم:

ذكر والـ "أن" - مفتوحة الهمزة، ساكنة النون - أنواعاً، منها: "أن" المصدرية، و"أن" المخففة من الثقيلة.

فالمخففة من الثقيلة أصلها "أن" التي هي من أخوات "إن"<sup>(١)</sup>.

وإذا خففت "أن" فإنه يجب أن تعمل<sup>(٢)</sup> ويجب أن يكون اسمها

ضمير شأن محذوفاً عند الجمهور.

أما ابن مالك فلم يشترط أن يكون هذا الضمير المحذوف

ضمير شأن، بل أوجب كونه ضميراً محذوفاً سواء أكان للشأن، أم غيره.<sup>(٣)</sup>

(١) وهي مثلها في إفادة التوكيد، غير أنه لا بد أن يسبقها كلام، فلا تقع في ابتداء الجملة.

انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٣٢ - ٢٣٣ (طبعة دار الكتب العلمية).

(٢) هذا وقد قال الكوفيون: إن "أن" إذا خففت ألغيت، ولم تعمل، وقد جعل بعضهم ذلك جائزاً.

قال "السيوطي": "ومنع الكوفيون إعمالها بعد التخفيف لضعفها، وهو مردود".

ويكفي في إظهار ضعفها جواز إبطال عملها، لا وجوبه، وقد رأينا الفعل تحذف بعض حروفه فلا يبطل عمله، نحو "لم يك"، و"لا أدر"، و"لم أبل".

الفتح القريب ٢٦٩، وانظر: الجنى الداني ٢١٩.

(٣) إنما يجب حذف اسمها لضعفها.

انظر: الكتاب ٣/١٦٣، وشرح الكافية لابن مالك ١٥٢، والإرشاد للكيشي

قال "أبو حيان": "فإن قلت: ما الذي أحوج إلى تقدير اسم لها محذوف، وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها؟ وهلا ادعيتم أنها ملغاة، ولم تتكلفوا حذفاً؟  
فالجواب: إن سبب عملها الاختصاص بالاسم، فما دام لها الاختصاص ينبغي أن يعتقد أنها عاملة"<sup>(١)</sup>.

بقي أن نقول: إن "أن" المخففة من الحروف المصدرية. وقولهم "أن" المصدرية تطلق على "أن" الناصبة للفعل، و"أن" المخففة، ويفرق بينهما بالنظر إلى الفعل السابق:  
فإن كان دالاً على علم، فهي المخففة من الثقيلة، وإن كان دالاً على ظن فيجوز أن تكون الناصبة للمضارع، وأن تكون المخففة، والأرجح كونها ناصبة، وإن لم يكن دالاً على علم، ولا على ظن، فهي الناصبة للمضارع.<sup>(٢)</sup>

### ب- مقتضى القاعدة وما فيه من خلل:

إذا خففت "أن" الناسخة وجب أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفاً، وأن يكون خبرها جملة، ثم إن هذه الجملة الواقعة خبراً قد تكون اسمية، وقد تكون فعلية، والفعلية قد يكون فعلها جامداً، وقد يكون متصرفاً، والمتصرف قد يكون دعاءً، أو غير دعاء.

١٧٣، والهمع ٢/١٩٥

(١) انظر: الارتشاف ٢/١٥١.

(٢) انظر: الجنى الداني ٢١٩-٢٢٠، والارتشاف ٢/٣٨٩.



فإن كان خبر "أن" المخففة جملة فعلية فعلها متصرف لا يدل على دعاء مثل "علم محمد أن يكون في ذلك خيراً" حدث خلل؛ لأنَّ لفظ "أن" هنا أشبه لفظ "أن" الناصبة للمضارع التي يشترط في الفعل الذي تدخله أن يكون متصرفاً، فكأنها هي الموجودة هنا. وفي الوقت نفسه يلي لفظ "أن" - التي لا تدخل إلا على الاسم - فعل<sup>(١)</sup>.

### ج - التقويم:

ولكي تتميز المخففة من الثقيلة في مثل هذا من الناصبة للمضارع، وكذلك لكي يفصل بين لفظ "أن" المخففة - التي تختص بالدخول على الاسم - و"أن" التي تختص بالدخول على الفعل كان لابد من دخول فاصل بين "أن" والفعل الواقع في خبرها، فيقال مثلاً: "علم محمد أن سيكون في ذلك خيراً"، قال - تعالى -: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضِيٌّ﴾<sup>(٢)</sup>.

قال "الرضي": ".... وذلك أنها - يعني "أن" - بعد التخفيف شابهت لفظاً ومعنى "أن" المصدرية، أمّا لفظاً فظاهر، وأمّا معنى فلكونهما جزأي المصدر، فأريد الفرق بينهما فألزم قبل المخففة فعل التحقيق، أو ما يؤدي مؤداه، أو ما يجري مجراه من الظن الغالب؛ ليكون مؤذناً في أول الأمر أنها مخففة؛ لأنَّ التحقيق بـ "أن" المخففة - التي فائدتها التحقيق - أنسب وأولى؛ فلهذا لم يجئ بعد

(١) وإن كانت في الواقع داخلة على ضمير محذوف.

(٢) من الآية ٢٠ في سورة المزل.

التحقيق الصَّرف "أن" المصدرية، فأما بعد فعل الظن، أو ما يؤدي معنى العلم فتجئ المصدرية، والمشددة، والمخففة".<sup>(١)</sup>

وإنما لم يحتاجوا إلى الفصل مع الاسمية، أو الفعلية الشرطية، لأن المصدرية تلزم الفعلية المؤولة معها بالمصدر فلا يحتمل أن تدخل معها في الاسمية، ولا الشرطية.

ولم يحتاجوا - أيضاً - للفصل مع الفعلية المبدوءة بجامد؛ لأنَّ "أن" المصدرية لا تدخل على الأفعال غير المتصرفية؛ لأنها تكون مع الفعل بعدها بتأويل المصدر، ولا مصدر لغير المتصرف.

وإن كان ذلك الفعل متصرفاً وجب أن تفصل المخففة من الفعل إما بالسین، نحو "علم أن سيكون"، أو "سوف يكون"، أو "قد"، نحو ﴿لَيَعْلَمَنَّ أَن قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتِ رَبِّهِمْ﴾<sup>(٢)</sup>، أو بحرف نفي، نحو "علمت أن لم يقم"، و"لن يقوم"، و"ما قام"، و"ما يقوم".

وذلك لأنَّ المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل شيء من الحروف المذكورة؛ لكونها مع الفعل بتأويل المصدر معنى فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها،

إلا أنه قد يأتي الفصل بـ "لا"؛ لأنها لكثرة دورانها في الكلام تدخل في مواضع لا تدخلها أخواتها، نحو "جئت بلا مال"<sup>(٣)</sup>.

نقل "السيوطي" عن "ابن هشام" قوله في التذكرة: "... العاشرة - يعني من مسائل إصلاح اللفظ - الفصل بين "أن" والفعل في نحو "علم أن سيكون"؛ لتلا يليها الفعل في اللفظ"<sup>(١)</sup>.

(١) شرح الكافية للرضي ٢/٢٣٢.

(٢) من الآية ٢٨ في سورة الجن.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٣٣ (طبعة دار الكتب العلمية)

وقال في "عدة السالك": "دعاهم إلى التزام الفصل بين "أن" المفتوحة المخففة من الثقيلة، وبين خبرها إذا لم يكن جملة اسمية، أو فعلية فعلها جامد، أو دعاء بواحد من الفواصل التي ذكرها - يعني "ابن هشام" في "أوضح المسالك" - أمران: **أولهما**: أن يكون ذلك الفصل عوضاً مما فقدته، وذلك لأنهم خفضوها، وحذفوا اسمها.

**وثانيهما**: مخافة الالتباس بـ "أن" المصدرية، وذلك كما التزموا اللام مع المكسورة دفعا للالتباس بـ "إن" النافية. ولما كانت "أن" المصدرية لا تدخل على الجملة الاسمية، ولا على الفعل الجامد، ولا على فعل الدعاء لم يجيئوا بفاصل مع هذه الأنواع الثلاثة؛ لأنهم بمأمن من الالتباس الذي يحذرونه، فكان علم المخاطب بأن هذا المكان مما لا تأتي فيه "أن" المصدرية كافياً عندهم، فلم يحتاجوا معه إلى دليل آخر<sup>(٢)</sup>.

ومما سبق يتضح أن الفصل يكون إما بـ "قد"، أو حرف نفي، أو حرف تنفيس، وقد سبقت أمثلة ذلك. وذكر قليل من النحويين أن الفصل قد يكون بـ "لو"، مثل

﴿فَلَمَّا خَرَّ تِينَتِ الْجِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ

الْمُهِينِ﴾<sup>(٣)</sup>، ومثل ﴿وَالْوَأَسْتَقَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً عَذَقًا﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: الأشباه والنظائر ٨١/١.

(٢) انظر: حاشية رقم (٤) في أوضح المسالك ٣٣٢/١.

(٣) من الآية ١٤ في سورة سبأ.

(٤) الآية ١٦ في سورة الجن.

وقد جاء نادرا الفعل المتصرف بعد "أن" المخففة بلا فاصل،

كقوله:

علموا أن يؤمّون فجادوا

قبل أن يسألوا بأعظم سؤال<sup>(١)</sup>

(١) من الخفيف، (انظره في شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني ٢٩٢/١ ،  
والهمع ١٨٧/٢)

## ٥- إقحام اللام بين المضاف والمعرفة المضاف إليها اسم "لا"

### النافية للجنس

#### أ- تقديم:

من الحروف التي تعمل عمل "إن" فتتصبب الاسم وترفع الخبر، وتختص بالجملة الاسمية: "لا" النافية للجنس، مثل "لا رجل حاضر".

أما عن اسمها فيكون مفرداً ومضافاً وشبيهاً بالمضاف .

فالمضاف، مثل "لا صاحب برّ ممقوت"، وهذا لا يمكن تركيبه مع "لا"؛ لأنّ المضاف غير صالح للتركيب؛ إذ لا يركب أكثر من شيئين.

والإضافة في هذا الباب لا تكون إلا إلى نكرة، أما إذا كانت إلى معرفة فيجب تكرار "لا"، ورفع اسمها، مثل "لا كتاب محمدٍ معي ولا دفتره".

فإن أريد إبقاء "لا" عاملة مع الإضافة إلى معرفة دخلت اللام بين المتضايفين، فيقال: "لا أبالك فيها"، و"لا غلامي لك فيها"، والأصل: لا أباك، ولا غلامي.

وقد ذهب "هشام"، و"ابن كيسان" - واختاره "ابن الحاجب"، و"ابن مالك" - إلى أنّه لا إضافة هنا، وأنّ الواقع بعد "لا" إنما هو اسم وليه مجرور باللام، وهذه اللام متعلقة بمحذوف غير خبر<sup>(١)</sup>.

(١) فعلى مذهبهم تحذف الألف وتثبت النون إن كان الجر بغير اللام، مثل "لا أب فيها" و"لا غلامين فيها"، أو كانت اللام متعلقة بمذكور، مثل "لا أب بار لك"

أما القول بالإضافة هنا فهو مذهب الجمهور، و"الخليل"، و"سيبويه"، وهو عندهم مضاف حقيقة بالنظر إلى المعنى<sup>(١)</sup>.

### ب- مقتضى القاعدة وما فيه من خلل:

اسم "لا" النافية للجنس لا يكون إلّا نكرة، وحتى إذا كان مضافاً فإن هذه الإضافة تكون إلى نكرة، فإذا أريد وقوع اسمها مضافاً إلى معرفة كـ "أبوك" مثلاً فالأصل أن يقال: "لا أباك" - بنصب "أبا" اسماً لـ "لا"، والكاف في محل جر مضاف إليه. وهنا يأتي الخلل من جهة أن اسم "لا" النافية للجنس وقع مضافاً إلى معرفة<sup>(٢)</sup>.

### ج- التقويم:

ولأجل إصلاح هذا الخلل دخلت اللام على المضاف إليه - مؤكدة للام التي جاءت بالإضافة بمعناها - حتى تكون فاصلة في اللفظ بين المتضايين حتى كأنه ليس هناك إضافة، فقول: "لا أبا لك".

نسب "السيوطي" إلى "ابن هشام" أنه قال في "التذكرة": "السادسة - أي من مسائل إصلاح اللفظ - زيادة اللام في "لا أبا لك" - على الصحيح - لئلا تدخل "لا" على معرفة".

و"لا غلامين حارسين لك"، أو بمحذوف هو الخبر، مثل "لا أب لك" و"لا غلامين لك" - إذا كانت لك متعلقة بمحذوف هو الخبر.

(١) التسهيل ٧٥، وشرح الكافية للرضي ٢٦٥/١، (طبعة دار الكتب العلمية)، وتعليق الفرائد ١٠٣/٤ - ١٠٤.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر ٨١/١.

وقال "الدمامي": "...فسئل: ما الحامل على الفصل بينهما باللام المقحمة توكيداً دون سائر الإضافات المقدرة باللام؟".

فأجيب بأنهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بـ "لا" من غير تكريرها تخفيفاً، وحق المعارف المنفية بـ "لا" الرفع مع تكرير "لا"، ففصلوا بين المتضايقين لفظاً حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف، فلا يستكر نضبه، وعدم تكرير "لا".

والدليل على قصدهم لهذا الغرض أنهم لا يعاملون بهذه المعاملة المنفي المضاف إلى النكرة، فلا يقولون: "لا أبا لرجل حاله كذا"، و"لا غلامي لشخص نعته كذا"<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً -: "... والغرض من الفصل باللام ألا يرفع، ولا تكرر "لا"<sup>(٢)</sup>.

وكما هو واضح فالمسألة مبنية على مذهب الجمهور، والخليل، و"سيبويه".

أما على مذهب "هشام"، و"ابن كيسان"، ومن تبعهما فلا خلل في مثل هذا؛ لأنهم يرون أن اسم "لا" ليس مضافاً هنا، بل هو مفرد، ولكنه عومل معاملة المضاف في الإعراب ونزع التتوين<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: تعليق الفرائد ١٠٥/٤.

(٢) المرجع السابق ١٠٨/٤.

(٣) المرجع السابق ١٠٣/٤.

## ٦- تقديم معمول الفعل التالي للفاء إذا تصدرت

## أ- تقديم:

من أنواع الفاء أنها تأتي عاطفة<sup>(١)</sup>.

وهي التي تشرك في الإعراب والحكم، وتفيد التعقيب.

فإن عطفت جملة، أو مفرداً صفة دلت على السببية غالباً

مثل ﴿فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup>، ومثل ﴿لَا كُؤُنَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ﴾<sup>(٣)</sup>

فَمَا لَتَوْنَ مِنْهَا الْبَطُونَ﴾<sup>(٤)</sup> فَشَرُّونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ﴾<sup>(٥)</sup>. وإن عطفت مفرداً غير

صفة لم تدل على السببية، مثل "قام زيد فعمره"<sup>(٦)</sup>.

والفاء العاطفة هذه لا بد أن تكون متوسطة بين المتعاطفين؛

إذ حرف العطف لا يتقدم على الاسم المعطوف عليه.

قال "ابن جنى": "ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على

الموصول، ولا الصفة على الموصوف، ولا المبدل على المبدل منه، ولا

عطف البيان على المعطوف عليه، ولا العطف الذي هو نسق على

المعطوف عليه إلا في الواو وحدها - وعلى قلبه أيضاً - نحو "قام

وعمره زيد"<sup>(٧)</sup>

(١) انظر أنواعها في الجنى الداني ٧٤-٧٧.

(٢) من الآية ١٥ في سورة القصص.

(٣) الآيات ٥٢-٥٤ من سورة الواقعة.

(٤) انظر: الجنى الداني ٦١-٦٥.

(٥) انظر: الخصائص ٣٨٥/٢-٣٨٦، وتعليق الفرائد ٢٣٧/٦.



قال السيوطي: "وقال "ابن هشام" - في تذكرته -: "وليس في التوابع ما يتقدم على متبوعه إلّا المعطوف بالواو؛ لأنها لا ترتب"<sup>(١)</sup>.

### ب- مقتضى القاعدة وما فيه من خلل:

حرف العطف يتوسط بين المتعاطفين، ولا يجوز تقدمه على أولهما وهو المعطوف عليه.

وفي مثل "تبه فاضرب زيداً" توسطت الفاء بين جملتين قد عطفت إحداهما على الأخرى، الأولى هي الجملة المعطوف عليها - وهي جملة "تبه"، والأخرى هي الجملة - المعطوفة - وهي جملة "اضرب زيداً".

فإذا حذفنا أولى هاتين الجملتين - وهي جملة "تبه" - صار الكلام: "فاضرب زيداً".

وهنا يأتي الخلل من جهة أن الفاء وقعت أول الجملة دون أن يتقدمها في اللفظ شيء.

### ج- التقويم:

والتقويم هنا كان بتقديم شيء من الجملة المعطوفة على حرف العطف حتى تصبح صورة الكلام أن الفاء وقعت متوسطة، فقدم "زيداً" - وهو معمول للفعل "اضرب" - على الفاء فصار الكلام "زيداً فاضرب".

قال "ابن هشام" - في المغنى -: "مسألة: الفاء في نحو

﴿بَلِ اللَّهِ فَاعْبُدْ﴾<sup>(٢)</sup> جواب لـ "أمّا" مقدرة عند بعضهم، وفيه

(١) الأشباه والنظائر ١٢٧/٢.

(٢) من الآية ٦٦ في سورة الزمر.

إجحاف، وزائدة عند "الفارسي"، وفيه بعد، وعاطفة عند غيره، والأصل: "تبه فاعبد الله"، ثم حذف "تبه"، وقدم المنصوب على الفاء إصلاحاً للفظ؛ كي لا تقع الفاء صدرًا...

وقال "الدسوقي" - معلقاً على قوله . : (وعاطفة) - : "أي لجملة إنشائية على مثلها؛ لأنَّ "تبه" إنشاء، كما أن "اعبد الله" إنشاء"<sup>(١)</sup>.

هذا وقد قيل: إن أصل "زيداً فاضرب": "زيداً اضرب، والفاء زائدة.

قال "ابن جني": "أخبرنا أبو علي" أن "أبا الحسن" - يعني "الأخفش الأوسط" - حكى عنهم: "أخوك فوجد" - يريد "أخوك وجد". ومن ذلك قولهم: "زيداً فاضرب، وعمراً فاشكر، وبمحمد فامرر، إنما تقديره: "زيداً اضرب، وعمراً اشكر، وبمحمد امرر.

وعلى هذا قوله . جل ثناؤه . : ﴿وَتِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾<sup>(٢)</sup>، أي: وتيابك طهر، ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾<sup>(٣)</sup> أي والرجز اهجر، ﴿وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ﴾<sup>(٤)</sup>، أي لربك اصبر.<sup>(٥)</sup>

(١) انظر: المعنى مع حاشية الدسوقي ١/١٧٨-١٧٩، والأشباه والنظائر ١ / ٨١ .

(٢) الآية ٤ في سورة المدثر.

(٣) الآية ٥ في سورة المدثر.

(٤) الآية ٧ في سورة المدثر.

(٥) انظر : سر صناعة الإعراب ١/٢٧٠ . ٢٧١ .

## ٧- اشتراط صحة العطف لصحة المفعول معه

## أ- تقديم:

الواو تقيّد التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، فمثلاً حين تقول: "نجح محمد وعلي" فالمعنى اشتراك محمد وعلي في النجاح<sup>(١)</sup>.

فإن كان ما بعد الواو اسماً فضلة وهي مسبوقة بجملّة ذات فعل، أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه كان ذلك الاسم مفعولاً معه، مثل: "حضرت ومحمداً"<sup>(٢)</sup>.

وهنا قد تأتي الواو صالحة للعطف، كما مثلت.

وقد تأتي غير صالحة له مثل: "سار محمد والنيل"، و"انتظرتك وطلوع الشمس": لأنّ العطف يقتضي التشريك في المعنى، وهو هنا ممتع؛ لأنّ النيل لا يقوم به السير، وطلوع الشمس لا يقوم به الانتظار.

وهنا تتعين الواو للمعية عند الجمهور، وخالف في ذلك

"الأخفش"

(١) انظر: أوضح المسالك ٣/٣٥٣، وشرح ابن عقيل ٢/٢٠٧.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٢/٢٣٩، وشرح ابن عقيل ١/٥٣٦-٥٣٧.

فرأى أن الواو لا تصلح للمعية إلّا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز، فمنع النصب هنا على المفعولية، ورأى أن الكلام بهذه الصورة غير مستقيم<sup>(١)</sup>.

كذلك فقد وجدت "علي بن فضال المجاشعي" ذكر مثل ذلك حين قال: "... العرب لا تستعمل الواو بمعنى "مع" إلّا في الموضع الذي يجوز فيه أن تكون عاطفة..."<sup>(٢)</sup>.

وقد اعترض على هذا الرأي للأخفش بقولهم: "استوى الماء والخشبة"؛ فإن "استوى" هنا - "بمعنى" ارتفع"، والخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته فالاشتراك بين ما قبل الواو وما بعدها ممتنع.

وأفاد "الرضي" بأن للأخفش أن يجوز العطف في هذا المثال بأن "استوى" هنا بمعنى "تساوي"، لا بمعنى "استقام"، ولا بمعنى "ارتفع"، والمعنى: تساوي الماء والخشبة في العلو - أي: وصل الماء إلى الخشبة، فليس الخشبة أرفع من الماء<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: الخصائص ٣١٣/١، وشرح الكافية للرضي ٥١٩/١، وحاشية الحفيد

على التوضيح ٣١٨.

(٢) انظر: شرح عيون الإعراب ١٧٤.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ٥٢٠/١.

**ب - مقتضى القاعدة، وما فيه من خلل:**

الخلل في هذه المسألة يأتي على رأي "الأخفش" - ومن تبعه. فالقاعدة تقول: إذا جاءت الواو، ولم يصلح ما بعدها أن يشارك ما قبلها فإنه يجب أن تكون هذه الواو للمعية وما بعدها مفعولاً معه، مثل "انتظرتك وطلوع الشمس"، ولكنه يرى أن الواو لا تصلح للمعية إلا في الموضع الذي تصلح فيه أن تكون عاطفة، ومن هنا فإن مثل هذا القول لا يصح، وإذا جاء الكلام بهذه الصورة فإنه يكون في اللفظ خلل مصدره وقوع الواو التي هي في أصل وضعها للعطف - في موضع لا تصلح فيه لذلك.

**ج - التقويم:**

من أجل أن يحافظ "الأخفش" - ومن حذا حذوه - على اللفظ مستقيماً كان لابد من منع وقوع المفعول معه في مثل هذه الصورة، ولابد من تغيير الكلام فيأتي بعد الواو ما يصلح للمشاركة، فيقال مثلاً: "انتظرتك ومحمداً"، أو "بدا ضوء النهار وطلوع الشمس"، فيصح حينئذ نصب ما بعد الواو على أنه مفعول معه.

قال "ابن جني": "... ومثله - أي: مثل ما سبق عنده في كون لفظه يحتاج إصلاحاً - امتناعهم أن يقولوا: "انتظرتك وطلوع الشمس" - أي: مع طلوع الشمس - فينصبوه على أنه مفعول معه، كما ينصبون نحو "قمت وزيداً" - أي: مع زيد.

قال "أبو الحسن": وإنما ذلك لأن الواو التي بمعنى "مع" لا تستعمل إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز، ولو قلت:

"انتظرتك وطلوع الشمس" - أي: وانتظرك طلوع الشمس - لم يجز، أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفة في هذا مجرى العاطفة، فكذلك - أيضاً - تجرى الفاء غير العاطفة في نحو "أمّا زيد فمنطلق" مجرى العاطفة، فلا يؤتى بعدها بما لا شبيه له في جواز العطف عليه قبلها"<sup>(١)</sup>.

وقال "الرضي": "وهل يشترط في نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز عطفه - من حيث المعنى - على مصاحبه؟ قال "الأخفش": نعم، فلا يجوز "جلس زيد والسارية"؛ إذ لا يسند الجلوس إلى السارية، وكذا لا يجوز "ضحك زيد وطلوع الشمس" وإنما ذلك عنده مراعاة لأصل الواو في العطف. وأجازه غيره استدلالاً بقولهم: "ما زلت أسير والنيل"، ولا يقال: "سار الماء"، بل: جرى..."<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: الخصائص ٣١٤/١.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٥١٩/١.

## ٨- شغل العامل بواحد من المستثنيات ونصب الباقي في الاستثناء المفرغ

### أ- تقديم:

الاستثناء إما أن يكون تاماً، أو مفرغاً .  
فالتام: ما ذكر فيه المستثنى منه، نحو: "قام القوم إلا زيداً"، و "ما رأيت أحداً إلا عمراً".  
والمفرغ: ما لم يذكر فيه المستثنى منه، نحو: "ما قام إلا زيد"، التقدير: ما قام أحد إلا زيد. (١)  
أما الناقص فلا يكون إلّا مسبقاً بنفي أو شبهه. (٢)  
وإنما اشترط ذلك؛ لأنّ الناقص لو جاء في كلام موجب لكان معنى الكلام مستحيلاً عادة؛ إذ لو قيل مثلاً: "أكرمت إلّا محمداً" لكان المعنى: أكرمت جميع الناس إلّا محمداً، وهذا مستحيل عادة. (٣)  
وهذا النوع هو ما يطلق عليه الاستثناء المفرغ .  
والمستثنى فيه يعرب حسب موقعه في الجملة، مثل "ما حضر إلّا محمداً" - برفع "محمداً" فاعلاً -، و"لا يكفأ إلّا محمداً" -

(١) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢١٠ .

(٢) شبه النفي هو النهي، مثل: لا تضرب القوم إلّا العصاة، والاستفهام الإنكاري، مثل "هل يضرب من القوم إلّا العصاة؟".

(٣) انظر: أوضح المسالك ٢٢٢/٢ حاشية (١).

برفعه نائباً عن الفاعل - ، و"ما أكرمت إلّا محمداً" - بنصبه مفعولاً، وهكذا<sup>(١)</sup>.

هذا وقد تتكرر "إلا"، وتكرارها قد يكون للتوكيد، وذلك في حالتي العطف بالواو، مثل "ما حضر إلّا زيد وإلا عمرو"، والبدل مثل "حضر القوم إلّا محمداً أبا عبد الله".

ففي المثال الأول "عمرو" معطوف بالواو على "زيد"، وفي المثال الثاني "أبا عبد الله" بدل من "محمد"، و"إلا" الثانية في كلا المثالين زائدة للتوكيد.

و"إلا" هذه لا يلزم ذكرها، بل يمكن أن تحذف فيقال: "ما حضر إلّا زيد وعمرو"، و"حضر القوم إلّا محمداً أبا عبد الله"<sup>(٢)</sup>. وقد يكون التكرار لغير التوكيد، وذلك في غير حالتي العطف والبدل، فإن كان الاستثناء مفرغاً نحو "ما أتاني إلّا زيدٌ إلّا

(١) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢٩٤، وأوضح المسالك ٢٢٢/٢ - ٢٢٦.

وقد قيل إن إعرابه هذا ليس حقيقياً، وإنما هو في الحقيقة بدل من مقدر قبل "إلا" هو صاحب هذا الإعراب، ففي مثل: "ما أكرمت إلّا محمداً": "محمد" بدل من مفعول به واقع قبل "إلا"، والتقدير: ما أكرمت أحداً إلّا محمداً، وفي "ما قام إلّا هند": "هند" بدل من فاعل مقدر قبل "إلا"، والتقدير: ما قام أحد إلّا هند، ولذلك لم يجز دخول تاء التأنيث على الفعل هنا، ولو كان ما بعد "إلا" هو الفاعل حقيقة لجاز دخولها.

قال "ابن هشام": "... ولكنهم أوجبوا فيه ترك التاء في النشر؛ لأن ما بعد "إلا" ليس الفاعل في الحقيقة، وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل "إلا"، وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر، فلذلك ذكر العامل، والتقدير: ما قام أحد إلّا هند".

انظر: شرح قطر الندى ١٨٣.

(٢) انظر: تعليق الفرائد ٧٩/٦.



عمراً" أثر العامل في واحد من المستثنيات فأعرب على حسب ما يقتضي ذلك العامل، ثم نصب الباقي، ولا يتعين أول هذه المستثنيات لذلك التأثير، بل يجوز ذلك في أي واحد منها، وإن ترجح في الأول.

### ب- مقتضى القاعدة وما فيه من خلل:

في الاستثناء المفرغ يكون المستثنى معرباً على حسب موقعه في الجملة فاعلاً، أو مفعولاً، أو غيرهما.

فإذا تكررت "إلا" للتوكيد - مقصوداً به في هذه الحالة العطف أو البدل - فإن المستثنى الأول يأخذ هذا الحكم، والمكرر حينئذٍ يتبع ما قبله، ولا إشكال في ذلك.

أما إذا كان التكرار لغير ذلك فإن الواقع يقتضي أن المستثنيات جميعها تعرب حسب موقعها في الجملة، فإذا قيل: "ما حضر إلا زيداً إلا عمراً" فإن كلاً من زيد وعمرو مستثنى له من الحكم ما للآخر.

فلو قيل: "ما حضر إلا زيداً إلا عمراً" - بنصيهما - لاختل الكلام بسبب وجود الفعل بلا مرفوع في الصورة؛ إذ لم يشغل الفعل في اللفظ بمرفوع.

ولو قيل: "ما حضر إلا زيداً إلا عمرو" - برفعهما - لاختل - أيضاً - لأنه - وإن وجب رفع أحدهما - لا وجه لرفع الآخر؛ إذ هو ليس فاعلاً؛ لأن الفعل قد استوفى فاعله ولا يشغل الفعل بأكثر من واحد، ولا بدلاً؛ لأنه ليس الآخر، ولا بعضاً له، ولا مشتقاً عليه،

كما أنه ليس الغرض هنا أن يثبت له ما نفي عن الآخر، وإنما المعنى أنهما لم يدخلوا في الحضور. (١)

### ج - التقويم:

والتقويم هنا كان بإعراب أحد المستثنيات حسب موقعه في الجملة ، ونصب الباقي على الاستثناء. (٢)  
ولا يتعين المستثنى الأول لتأثير العامل فيه ، بل يترجح لقربه من العامل" (٣).

قال في "المفصل": "وتقول في تشية المستثنى: "ما أتاني إلّا زيدٌ إلّا عمراً" و"إلّا زيداً إلّا عمرو"، ترفع الذي أسندت إليه وتصب الآخر، وليس لك أن ترفعه لأنك لا تقول: "تركوني إلّا عمرو" (٤).

قال "ابن يعيش" - في شرحه - : "إذا قلت: "ما أتاني إلّا زيدٌ إلّا عمراً" أو "إلّا زيداً إلّا عمرو" فلا بد من رفع أحدها ونصب الآخر، ولا يجوز رفعهما جميعاً ولا نصبهما، وذلك نظراً إلى إصلاح اللفظ، وتوفية ما يستحقه؛ وذلك أن المستثنى منه محذوف، والتقدير: ما

(١) انظر: تعليق الفرائد ٧٩/٦.

(٢) قال "الشيخ يس" - في حاشيته على التصريح ٤٣٠/١ . :

"... قال "الشهاب": فإن قيل: ما عدا ذلك الواحد استثناء من كلام تام غير موجب فيلزم أن يجوز الوجهان - أما كونه تاماً فلتمامه بالمستثنى الأول؛ لأنه الفاعل، وأما كونه غير موجب فظاهر".

فالجواب أن وجه الرفع على البدل بدل بعض ولا يتأتى هنا؛ لأنه لم يتقدم ما عدا ذلك الواحد عموم يشمله ليكون بدل بعض منه".

(٣) انظر: التصريح ٤٣٠/١.

(٤) انظر: المفصل ١٠١ .

أتاني أحد إلّا زيداً إلّا عمرًا، لكن لما حذف المستثنى منه بقى الفعل مفرغًا بلا فاعل، ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل اللفظ؛ فرفع أحدهما بأنه فاعل، ولما رفعت أحدهما بأنه فاعل رفع الآخر؛ لأنّ المرفوع بعد "إلّا" إنما يرفع على أحد وجهين:  
إما أن يرفع بالفعل الذي قبله إذا فرغ الفعل، وإما أن يرفع لأنه بدل من مرفوع قبله.

لا يسوغ هنا وجه من الوجهين المذكورين؛ لأنّ أحدهما قد ارتفع بالفعل لما فرغ له، ولا يكون بدلًا؛ لأنّ الثاني ليس الأول، ولا بعضًا له، ولا مشتملاً عليه، مع أنّه ليس المراد أن يثبت للثاني ما نفي من الأول فيبدل منه، وإنما المعنى على أنّهما لم يدخلتا في نفي الإتيان.

ولم يجز نصبهما جميعاً، لأنّ الفعل لا ينصب مفعولين من غير فاعل.

فلما امتنع رفعهما معاً ونصبهما معاً تعين رفع أحدهما، ونصب الآخر.

والاسمان جميعاً مستثيان فمعناهما في ذلك واحد، وإن اختلف إعرابهما ومما يدل على أنّهما مستثيان أنّك لو لم تحذف المستثنى منه وقدمتها عليه لكنت نصبتهما، نحو: "ما أتاني إلّا زيداً إلّا عمرًا أحد" (١).

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٢.

## ٩- زيادة الباء في فاعل "أفعل به" في التعجب

### أ- تقديم:

للتعجب صيغتان قياسيتان هما: "ما أفعلهُ"، مثل: "ما أحسنَ محمداً" و "أفعلُ به"، مثل: "أحسِنُ بمحمد". □  
فصيغة "أفعلُ به" تتكون من فعل التعجب "أحسِنُ" والباء الزائدة، والمتعجب منه "محمد".

فـ "أحسِنُ": فعل على صورة الأمر، مختلف في معناه:

فقال البصريون: هو فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر، والهمزة فيه للصيرورة - أي: صار ذا كذا، فـ "أحسِنُ" بمعنى صار ذا حسن، ثم غيرت صيغة الخبر إلى الطلب للدلالة على المعنى الذي قصده المتكلم، وهو إنشاء التعجب.

وفاعله عندهم هو المتعجب منه، والباء الداخلة عليه زائدة، فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد<sup>(١)</sup>.

وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وخروف: هو فعل أمر لفظاً ومعنى.

وفاعله عندهم - إلّا "ابن كيسان" - ضمير مستتر وجوباً، وهو للمخاطب الذي يوجه إليه الكلام لاستدعاء التعجب منه، والتزام أفراد الضمير وتذكيره لأنّه كلام جرى مجرى المثل، والأمثال لا تغير.

(١) انظر: شرح المقدمة الجزولية للشلوين ٢/٨٩٢، وشرح الألفية للمراي ٥٧/٣، والمساعد ٢/١٥٠.

وقال "ابن كيسان": إن هذا الضمير يعود إلى مصدر الفعل المذكور، وكان الذي يقول: "أَحْسِنُ بِمُحَمَّدٍ" قال: أَحْسِنُ بِأَيِّهَا الحسَن بِمُحَمَّدٍ، والتزم إفراده لأنَّه عائد على المصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع.

وعليه فالباء الداخلة على المتعجب منه ليست زائدة، بل هي للتعديّة، والجار والمجرور في محل نصب مفعول به<sup>(١)</sup>.

### ب- مقتضى القاعدة وما فيه من خلل:

إذا أريد التعجب بصيغة "أَفْعِلْ بِهِ" فإن الصفة المراد التعجب منها تأتي على وزن "أَفْعِلْ"، وهو ما يسمى فعل التعجب، ثم بعد ذلك يأتي المتعجب منه، فالأصل أن يقال إذا أريد التعجب من "حُسْنِ مُحَمَّدٍ": "أَحْسِنُ مُحَمَّدًا"، فيكون "أَحْسِنُ" - على رأي الجمهور - فعلاً ماضياً جاء على صورة الأمر، و"محمد" فاعل له. وهنا يكون الخلل أن فعل الأمر أسند إلى الظاهر - حسب صورة الكلام - مع أنه لا يرفع الظاهر<sup>(٢)</sup>.

### ج- التقويم:

ولأن الخلل - على رأي الجمهور - ناشئ من إسناد ما صورته صورة الأمر إلى الظاهر فقد زادوا الباء في الفاعل؛ ليكون

- (١) انظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/٩٥٩-٩٦٠، والتسهيل ١٣٠، وراثشاف الضرب ٣/٣٥٣، وشفاء العليل ٢/٦٠٠.
- (٢) أما إذا قيل: إنه أمر لفظاً ومعنى وفاعله ضمير مستتر فلا خلل، والباء فيه تكون للتعديّة، مثلها مثل التي في "أمرر بمحمد". انظر: معنى اللبيب بحاشية الدسوقي ١/١١٣.

على صورة المفعول الذي تعدى إليه فعله بحرف الجر، فقيل: أَحْسِنُ  
بمحمد، وصار الإعراب:

أَحْسِنُ: فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على آخره منع من  
ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لأجل تغيير الصيغة.

بمحمد: الباء زائدة حرف لا محل له من الإعراب.  
و"محمد" فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدره على آخره  
منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد<sup>(١)</sup>.

قال في "التصريح": "... فمدلوله ومدلول "أَحْسِنُ" في "ما  
أحسن زيداً" من حيث التعجب واحد.

وهو في الأصل فعل ماضٍ، صيغته على صيغة "أَفْعَلُ" - بفتح  
العين - وهمزته للصيرورة، بمعنى صار ذا كذا، فأصل "أَحْسِنُ  
بزيد": أَحْسَنَ زَيْدٌ - أي: صار ذا حسن، كـ "أَغْدَ البعير" - أي:  
صار ذا غدة - و"أَبْقَلت الأرض" - أي: صارت ذات بقل -، ثم  
غيرت الصيغة الماضية إلى الصيغة الأمرية، فصار "أَحْسِنُ زيداً" -  
بالرفع - فقبح إسناد لفظ صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر؛ لأنَّ صيغة  
الأمر لا ترفع الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل؛ ليصير على  
صورة المفعول به المجرور بالباء كـ "امرر بزيد"، ولذلك القبح التزمت  
زيادتها صوتاً للفظ عن الاستقبح<sup>(٢)</sup>.

ونسب "السيوطي" إلى "ابن عصفور" قوله: "زيدت الباء في  
فاعل "أَفْعَلُ به" في التعجب، ولزمت حتى صار لفظ الفاعل كلفظ  
المجرور في نحو قولك: "امرر بزيد" إصلاحاً للفظ من جهة أن "أَفْعَلُ"

(١) انظر: حاشية الدسوقي ١١٣/١.

(٢) انظر: التصريح ١١٠/٢، وحاشية الدسوقي ١١٣/١.

في هذا الباب لفظه كلفظ الأمر بغير لام، والأمر بغير لام لا يقع بعده الاسم الظاهر إلّا منصوباً، نحو "اضرب زيداً"، أو مجروراً، نحو "امرر يزيد"، ذكره في شرح المقرب<sup>(١)</sup>.

ولأن هذه الباء جيء بها لإصلاح الخلل فقد لزم ذكرها، ولم يجوز حذفها بخلاف التي في مثل قوله - تعالى - ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾<sup>(٢)</sup> فإنها غير لازمة؛ إذ لا يضر حذفها؛ لأنّ الفعل ماضٍ لفظاً ومعنى فلا شيء في إسناده إلى الظاهر.

ولكن يجوز حذفها في "أَفْعُلْ بِهِ" مع "أَنَّ" و"أَنَّ"؛ لأنّ حذف الجار معهما قياس مطرد كما في قول "حاتم الطائي":  
أَلَا أَرَقَّتْ عَيْنِي فَبِتُّ أَدِيرَهَا

حَذَارِ عَدُوِّ أَحْرَانَ لَا يَضِيرُهَا<sup>(٣)</sup>

قال "المرادي": "فاللازمة في فاعل "أَفْعُلْ" في التعجب، على مذهب "سيبويه"، وجمهور البصريين.  
وهي لازمة - أيضا - على مذهب من جعلها زائدة مع المفعول.

ولا يجوز حذفها على المذهبين إلّا مع "أَنَّ" و"أَنَّ" كقول الشاعر:

وقال نبي المسلمين: تقدموا

(١) انظر: الأشباه والنظائر ١/٧٩-٨٠.

(٢) من الآية ٢٨ في سورة الفتح.

(٣) من الطويل، في ديوانه ٩٣.

انظره في نواذر أبي زيد ١٠٦، وشرح العمدة ٢/٧٤٣.

وأحبب إلينا أن تكون المقدما<sup>(١)</sup>

وفي كلام "علي بن أبي طالب" - رضي الله عنه - : "أعزز  
عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدلاً"<sup>(٢)</sup>.  
خلافاً لصاحب "النهاية" في قوله: إن حذف الباء من "أن"  
و"أن" في التعجب لا يجوز"<sup>(٣)</sup>.

- (١) من الطويل، لعباس بن مرداس، في ديوانه ١٤٢ (انظره في الجنى الداني  
٤٩، وجمع الهوامع ٢/٩٠-٩١، والدرر اللوامع ٢/١١٩)  
(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤١، و المقاصد النحوية ٤/٥٠١.  
(٣) انظر: الجنى الداني ٤٨-٤٩.



## ١٠- إدخال "الذي" قبل الجملة الواقعة نعتاً

## أ- تقديم:

فائدة دخول النعت الفصل بين شبيهين في التسمية، أو ما يعبر عنه بتوضيح المتبوع، أو تخصيصه.

ثم إنه قد يأتي لغرض آخر كالمدح والذم، وغير ذلك مما ذكر العلماء<sup>(١)</sup>.

ولا تتعدت النكرة إلّا بنكرة، ولا المعرفة إلّا بمعرفة، وقد علل لذلك "المجاشعي" حين قال: "ويقال: لِمَ لا تتعدت النكرة بالمعرفة والمعرفة بالنكرة؟

والجواب: أن النكرة عامة يدل واحدها على أكثر منه، والمعرفة خاصة لا تدل إلّا على نفسها، فلو نعت المعرفة بالنكرة، والنكرة بالمعرفة لكنت قد نعت القليل بالكثير والكثير بالقليل، وهذا لا يجوز.

ولأن النعت متمم لبيان الاسم فلا ينبغي أن يخالفه في تعريفه وتنكيره؛ لأنّ النكرة مجهولة فلا يصح أن تبين المعروف، والمعرفة ثابتة العين فلا يصح أن تتبع ما لم يثبت له عين وهو النكرة"<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: شرح عيون الإعراب ٢١٧-٢١٨، وأوضح المسالك ٢٦٨/٣-٢٦٩ مع

تعليقة الشيخ محمد محيي الدين .

(٢) شرح عيون الإعراب ٢١٨، وانظر: شرح الألفية لابن الناظم ٤٩١ .

أما المعرف بالألف واللام الجنسية فإنه لقربه من النكرة يجوز أن ينعى بنكرة مخصوصة، كما في "ما ينبغي للرجل ممتلك<sup>(١)</sup>، أو خير منك أن يفعل كذا"<sup>(٢)</sup>.

ومن الأشياء التي ينعى بها الجملة، ولأنها مؤولة بمفرد نكرة فإنه لا ينعى بها إلا نكرة.

قال "الإمام عبد القاهر": وقالوا: إن السبب في امتناع ذلك - يعني وصف المعرفة بالجملة - أن الجمل نكرات كلها بدلالة أنها تستفاد، وإنما يستفاد المجهول دون المعلوم.

قالوا: فلما كانت كذلك كانت وفق النكرة فجاز وصفها بها، ولم يجز أن توصف بها المعرفة؛ إذ لم تكن وفقا لها<sup>(٣)</sup>.

وقال "ابن مالك": "وكما انقسم المخبر به إلى مفرد وجملة وإلى ظرف وعديله انقسم النعت إلى ذلك، لكن الجملة والظرف وعديله لا ينعى بها إلا نكرة، نحو "أبصرت رجلا ماله كثيرة"، ف "ماله كثير" في موضع نصب نعتا لـ "رجل"<sup>(٤)</sup>.

(١) كلمة "مثل" موعلة في الإبهام، فهي هنا غير معرفة وإن أضيفت إلى الضمير الضمير ومثلها في ذلك كلمة "غير".

(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٤٩١.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز ٢٠٠.

(٤) شرح العمدة ٥٤١/١، وانظر: شرح الألفية لابن الناظم ٤٩٣، والإرشاد في في علم الإعراب ٣٦٧.

والمنعوت بالجملة قد يكون نكرة لفظاً ومعنى، كقوله -

تعالى -: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> فإن جملة "ترجعون" وقعت نعتاً لـ "يوماً" وهو نكرة لفظاً ومعنى.

وقد يكون معرفاً في اللفظ فقط، كقول الشاعر:

ولقد أمرُ على اللئيم يسبني

فمضيت ثمت قلت: لا يعني<sup>(٢)</sup>

فإن جملة "يسبني" وقعت نعتاً لـ "اللئيم" وهو معرف لفظاً،

ولكن معناه نكرة؛ لأنَّ "ال" فيه جنسية لا تفيد التعريف<sup>(٣)</sup>.

ومثله قوله - تعالى -: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمْ أَيْلٌ نَسَلَخُ مِنْهُ

النَّهَارَ<sup>(٤)</sup>﴾.

(١) من الآية ٢٨١ في سورة البقرة

(٢) من الكامل، وانظره في الكتاب ٤١٦/١، ووهمع الهوامع ٩/١، ١٤٠/٢،

وشرح الأشموني ١٨٠/١، ٦٠/٣، ٦٣)

(٣) انظر: أوضح المسالك ٢٧٣/٣.

(٤) من الآية ٣٧ في سورة يس.

**ب- مقتضى القاعدة وما فيه من خلل:**

سبق أن الجملة لا ينعت بها إلّا النكرة.

ولكن أحياناً يراد نعت المعرفة بجملة ، فإن قيل مثلاً :  
"مررت بمحمد نجح أخوه" على أن جملة "نجح أخوه" نعت لـ  
"محمد" حدث الخلل من جهة أن الجملة - كما قلنا - نكرة فلا  
يصح أن توصف بها المعرفة.

**ج- التقويم:**

لما كان الخلل هنا ناشئاً من وقوع الجملة - وهي في تأويل  
النكرة - نعتاً لمعرفة كان التقويم بإدخال شيء من المعارف على  
هذه الجملة حتى تكون قد نعتت بما هو في صورة المعرفة، فجئ  
بالاسم الموصول<sup>(١)</sup> قبل جملة النعت فقول: "مررت بمحمد الذي نجح  
أخوه".

قال "ابن جني": "ومن ذلك - أي: من إصلاح اللفظ - أنهم لما  
أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة، ولم يجز  
أن يجروها عليها لكونها نكرة أصلحوا اللفظ بإدخال "الذي"  
لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة، فقالوا: "مررت بزيد الذي قام  
أخوه، ونحوه"<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: الخصائص ٣٢١/١.

(٢) اختلف في تعريف الاسم الموصول، فقيل: بصلته، و"ال" فيه زائدة، وقيل:  
ب"ال".

واختلف أيضاً: هل "ال" فيه لازمة، أو لا؟ .

فقيل: لازمة، وقيل: ليست لازمة، بدليل أنه قرئ شاذاً: "صراط الذين". =

وقال "الإمام عبد القاهر": "... فمن ذلك قولهم: إن "الذي" اجتلب ليكون وصلة إلى وصف المعارف بالجمل، كما اجتلب "ذو" ليتوصل به إلى الوصف بأسماء الأجناس.

يعنون بذلك أنك تقول: "مررت بزيد الذي أبوه منطلق" وبـ "الرجل الذي كان عندنا أمس" فتجدك قد توصلت بـ "الذي" إلى أن ابنت زيدا من غيره بالجملة التي هي قولك: "أبوه منطلق"، ولولا "الذي" لم تصل إلى ذلك، كما أنك تقول: "مررت برجل ذي مال" فتتوصل بـ "ذي" إلى أن تبين الرجل من غيره بالمال، ولولا "ذو" لم يتأت لك ذلك؛ إذ لا تستطيع أن تقول: "برجل مال"<sup>(١)</sup>.

ونسب "السيوطي" إلى "الأندلسي" قوله: "الغرض من الإتيان بالموصولات وصف المعارف بالجمل، ولهذا أدخلوا اللام في "الذي" وإن كانت تتعرف بصلتها لتحسين اللفظ، وظهور تعريفه لفظاً؛ لأنهم إذا استقبحوا الشيء بالغوا في دفعه، فلما استقبحوا أن توصف المعرفة بالنكرة عرفوا هذه الصفة بالصلة، ثم عرفوا اللفظ بآلة التعريف - وهي اللام - إصلاحاً للفظ؛ ليجري على المعرفة ما هو في صورة المعرفة، وهذه اللام تسمى محسنة"<sup>(٢)</sup>.

وللإمام "عبد القاهر" كلام جميل في فائدة دخول "الذي"، فقد قال - بعد أن ذكر ما قيل من أن إدخال "الذي" يكون للتوصل إلى وصف المعرفة بالجملة - : "والقول البيّن في ذلك أن يقال: إنه إنما

=انظر: الجني الداني ٢١٦، وشرح المغني مع حاشية الشمني ١٠٧/١،

وحاشية الحفيد ٩٣.

(١) انظر: دلائل الإعجاز ١٩٩.

(٢) انظر: الفتح القريب ٤١٦.

اجتلب حتى إذا كان قد عرف رجل بقصة وأمر جرى له فتخصَّص  
بتلك القصة وبذلك الأمر عند السامع، ثم أريد القصد إليه ذكر  
"الذي".

تفسيرها أنك لا تصل "الذي" إلَّا بجملة من الكلام قد سبق  
من السامع علم بها، وأمر قد عرفه له، نحو أن ترى عنده رجلا  
ينشده شعرا، فتقول له من غد: "ما فعل الرجل الذي كان عندك  
بالأمس ينشدك الشعر؟".

هذا حكم الجملة بعد "الذي" إذا أنت وصفت بها شيئاً.  
 فكان معنى قولهم: "إنه اجتلب ليتوصل به إلى وصف  
 المعارف بالجميل" أنه جيء به ليفصل بين أن يراد ذكر الشيء بجملة  
 قد عرفها السامع له، وبين ألا يكون الأمر كذلك" (١).

(١) انظر: دلائل الإعجاز ٢٠٠.

## ١١ - دخول ضمير للفصل بين الخبر والتابع

## أ - تقديم:

ضمير الفصل - ويسميه الكوفيون عماداً - عبارة عن صيغة ضمير مرفوع يؤتى به بين المبتدأ والخبر، مثل "زيدٌ هو القائمُ"، أو ما أصله المبتدأ والخبر، مثل "كان زيدٌ هو القائمُ"، و"إن زيداً هو القائمُ"، و"ظننت زيداً هو القائمُ".

ويكون مطابقاً لما قبله في الإفراد، والتثنية، والجمع<sup>(١)</sup>

والفصل لا يكون إلّا بضمير رفع منفصل.

قال "المجاشعي": "ويقال: ما الضمائر التي يجوز أن تكون

فصلاً؟"

والجواب: أن ضمائر الرفع المنفصلة يجوز أن يكون جميعها

فصلاً<sup>(٢)</sup>.

ويتعين أن يكون هذا الضمير للفصل إذا جاء بعده منصوب، وكان هو مقروناً باللام، مثل "إن كان زيد لهو الفاضل"، فهذا يمتنع كونه مبتدأ؛ لأن ما بعده منصوب، ولو كان مبتدأ لكان ما بعده خبراً فيكون مرفوعاً، ويمتنع كونه تابعاً لما قبله لدخول اللام عليه، واللام لا تدخل على التابع، فلم يبق إلّا كونه للفصل.

وكذلك إذا كان مسبوقةً باسم ظاهر منصوب، مثل "ظننت

زيداً هو القائمُ" فيمتنع هنا أيضاً كونه مبتدأ لنصب ما بعده، كما

يمتنع كونه تابعاً لأنه ضمير رفع فلا يكون تابعاً لمنصوب<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: الارتشاف، ٤٢٤، وتعليق الفرائد ٢ / ١٢٨، والكوكب الدرّي ٢٠٨.

(٢) انظر: شرح عيون الإعراب ١٣٣.

(٣) انظر: تعليق الفرائد ٢ / ١٣٥.



ويقع هذا الضمير بين معرفتين لا تستغنى إحداهما عن الأخرى، مثل "محمدٌ هو القائمٌ"، أو بين معرفة ونكرة تقارب المعرفة - وهي التي يمتنع دخول "ال" عليها، مثل أفعال التفضيل المقترن بـ "من" - مثل "زيد هو أفضل منك".

ولا يجوز أن يقع بين نكرتين، ولا بين معرفة ونكرة لا تقارب المعرفة، فلا يقال: "ظننت رجلاً هو قائماً"، ولا "ظننت زيداً هو قائماً".

وإذا تقدم الخبر فإن ضمير الفصل لا يأتي متقدماً معه؛ لأنَّ فائدة الفصل صون الخبر من توهم كونه تابعاً، ولا توهم مع تقديمه؛ لأن التابع لا يتقدم على المتبوع، فتكون فائدته إذ ذاك منتفية. وقد نقل "الفراء" عن "الكسائي" جواز ذلك، ونقل عنه "هشام" منعه<sup>(١)</sup>.

ويجوز أن يجعل هذا الضمير مبتدأ مخبراً عنه بما بعده.

قال "سيبويه": "وقد جعل ناسٌ كثير من العرب "هو" وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسمٍ مبتدأ وما بعده مبني عليه، فكأنك تقول: أظن زيدا أبوه خيرٌ منه، ووجدتُ عمراً أخوه خيرٌ منه. فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زيدا هو خيرٌ منك. وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرؤونها: "وَمَا ظَلَمْنَا هُمْ وَلكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ". وقال الشاعر، قيس بن ذريح:

تُبَكِّي عَلى لِبْنِي وَأَنتِ تَرَكْتَهَا

(١) انظر: تعليق الفرائد ٢/١٣٣ - ١٣٤.

وكنتَ عليها بالملأ أنتَ أقدر<sup>(١)</sup>

وكان أبو عمرو يقول: إن كان لهو العاقلُ بالرفع - " (٢).

وقيل: إنها لغة بني تميم، وقد حكى عن "أبي زيد" أنه

سمعهم يقرأون: ﴿مَجْدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا﴾<sup>(٣)</sup> -

وقيل: إنه ربما يقع بين الحال وصاحبها، كقراءة من قرأ:

﴿هُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> - بنصب "أطهر".

### ب- مقتضى القاعدة وما فيه من خلل:

إذا قيل: "زيد القائم عالم" فإن زيدا مبتدأ، والقائم نعت له،

وعالم خبر.

وإذا قيل: "زيد القائم" فإن القائم هو الخبر، ولكن السامع

حين يسمع "زيد القائم" يظل منتظرا هل هناك خبر سيأتي في

الكلام، وأن "القائم" نعت للمبتدأ، أو أن الكلام تام، و"القائم"

خبر؟

(١) من الطويل ، في ديوانه ٧٦ (انظره في الأغاني ٢٠٤/٩ ، وتعليق الفرائد

(١٣٧/٢

(٢) الكتاب ٣٩٣/٢ .

(٣) من الآية ٢٠ في سورة المزمّل . وانظر القراءة في معاني القرآن للأخفش ١ /

٣٤٨ ، وتفسير الطبري ١٣ / ٥٠٨ ، والبحر المحيط ١٠ / ٣٢١ .

(٤) من الآية ٧٨ في سورة هود .

انظر القراءة في النشر في القراءات العشر ١ / ٢٧ ، والبحر المحيط ٦ /

١٨٧ .

## ج - التقويم:

والتقويم هنا كان بالمجيء بضمير قبل الخبر، فائدته الإعلام بأن الآتي بعده إنما هو خبر، وليس تابعا، وأن الكلام قد تم بالذي جاء بعده، فيقال: "زيد هو القائم".

قال "المجاشعي": "ويقال: لم دخل الفصل الكلام؟".

والجواب: دخل ليفصل النعت من الخبر، ألا ترى أنك إذا قلت: "ظننت زيدا قائم" توهم السامع أن القائم نعت لزيد، وبقي ينتظر الخبر، وإذا قلت: "ظننت زيدا هو القائم" زال هذا التوهم.

وقيل: "دخل ليشعر أن الخبر معرفة، أو يقارب المعرفة..."<sup>(١)</sup>.

وقال "الدماميني": "... فائدة الفصل صون الخبر من توهم

كونه تابعا..."<sup>(٢)</sup>

ولهذا الضمير فائدة غير ما ذكر، وهي أن وجوده في

الكلام يؤكد.

قال الإمام عبد القاهر: "... فاذا قيل لك: "زيد المنطلق" صار

الذي كان معلوماً على جهة الجواز معلوماً على جهة الوجوب.

ثم أنهم إذا أرادوا تأكيد هذا الوجوب أدخلوا الضمير

المسمى فصلاً بين الجزأين، فقالوا: "زيد هو المنطلق".<sup>(٣)</sup>

وقال "الإسنوي": "... ففائدته هي التوكيد - على

المشهور - كما قاله في "الارتشاف".

وقال "السهيلى": "فائدته الحصر"<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: شرح عيون الإعراب ١٣٣.

(٢) انظر: تعليق الفرائد ١٣٣/٢.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز ١٧٨.

(٤) الكوكب الدرّي ٢٠٨-٢٠٩، وانظر: الارتشاف ٤٢٩.

## ١٢- دخول الفاء على الخبر في جواب "أما"

## أ- تقديم:

"أما" حرف مفرد، وليس مركباً من "أم" و"ما" على الأصح<sup>(١)</sup>.  
 إلا أنه قد يأتي لفظها مركباً من "أن" و"ما"، كما في قولهم: "أما أنت منطلقاً انطلقت معك"<sup>(٢)</sup>.

## استعمالات "أما":

١- "أما" في غير حالة التركيب استعمالان:

**الاستعمال الأول:** أن تكون لتفصيل ما أُجْمَل، نحو "اختبرت الطلاب فأما محمد فأجاد، وأما عليّ فأصاب وأخطأ، وأما خالد فأخفق"<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: الفتح القريب على معنى اللبيب للسيوطي ٤٤٩.

(٢) قال "ابن الشجري" . في أماليه-: وأصلها: "أن كنت منطلقاً، فحذفوا "كان"، وعوضوا منها "ما"، وأدغموا نون "أن" في ميم "ما"، ووضعوا "أنت" في موضع التاء، وأعملوا "كان" محذوفة.  
 وموضع "أن" مع صلتها نصب؛ لأنه مفعول له، والتقدير: لأجل أن كنت منطلقاً انطلقت معك.

قال "سيبويه": إن أظهرت الفعل كسرت فقلت: إن كنت منطلقاً انطلقت معك.  
 أمالي ابن الشجري ٣٥٠/٢، وانظر: الكتاب ١٤٩/٣، وتفسير رسالة أدب الكتاب للزجاجي ٥٢.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٣٤٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١١/٩.  
 وقيل: إنها قد تأتي في هذه الحالة لغير التفصيل نحو "أما زيد فمنطلق".  
 وقد رُدّ بأن ذلك لا يكون إلا إذا وقع التردد في شخصين نُسباً هما أو أحدهما إلى ذلك، فهي على هذا دائماً للتفصيل.=

وهنا يجب أن يليها اسم إما مرفوع على أنه مبتدأ - كما  
مثلاً - أو على أنه خبر نحو "أما قائم فزيد"، وإما منصوب بفعل  
بعده غير مشغول عنه، نحو ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾<sup>(١)</sup>.

كذلك يجب وقوع الفعل بعدها لتضمنها معنى الفعل  
الشرطي<sup>(٢)</sup>.

ولا يجوز حذف هذه الفاء - دون مقارنة قول - إلا في  
ضرورة<sup>(٣)</sup>.

أما مع القول فيجوز حذفها في السعة إذا كان المقرون بها  
قولاً باقياً ما هو محكي به، كما في قوله - تعالى - ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ  
أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

=انظر: التذييل والتكميل ٦٦/٧، وشرح المعنى للدماميني ١٢٣، والحاشية  
الكبرى له ٩٥.

(١) من الآية ٩ في سورة الضحى.

(٢) قالوا: والدليل على تضمنها معنى الفعل أن الفعل لا يلاصقها.

وقال "الرضي": "وإنما وجبت الفاء في جواب "أما" ولم يجز الجزم وإن كان فعلاً  
مضارعاً فلم يجز: "أما زيد يقيم" لأنه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح  
أن تعمل في الجزاء الذي هو أبعد منها من الشرط، ألا ترى أنه إذا حذف الجزاء  
في نحو "أتيتك إن أتيتني" فالأصل ألا تعمل الأداة في الشرط، فالجزاء بعدم  
الانجرام عند حذف الشرط أولى".

وأما قولهم "فعل وإلا أضربك" فإنما انجزم لعدم لزوم حذف الشرط ههنا.

انظر: أمالي ابن الشجري ٣٤٧/٢، وشرح الكافية للرضي ٤/٤٦٩.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٧٠.

(٤) من الآية ١٠٦ في سورة آل عمران.

وأصل الكلام - والله أعلم - : فيقال لهم: أكفرتُم<sup>(١)</sup>.  
وإنما جاز الحذف هنا لكثرة حذف القول<sup>(٢)</sup>.

(١) وقيل: إن الجواب هو قوله: "فذوقوا العذاب"، والأصل: فيقال لهم: ذوقوا، فحذف القول، وانتقلت الفاء للمقول، وما بينهما اعتراض.  
وإنما كان هذا التقدير لأنَّ فاء الجواب - عند من رأى ذلك - لا تحذف في غير الضرورة.  
انظر: شرح الكافية الشافية ٦٧٠، والمغنى بحاشية الدسوقي ٥٩/١.  
(٢) قال "ابن هشام" - معللاً لصحة القول بحذف الفاء على هذا التقدير: "ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً كالحاج عن غيره يصلي عن غيره ركعتي الطوف، ولو صلى أحد عن غيره ابتداءً لم يصح على الصحيح".  
انظر: المغنى بحاشية الدسوقي ٥٩/١.

**الاستعمال الثاني:** أن تكون أخذاً في كلام مستأنف من

غير أن يتقدمها كلام، مثل ما يقال في أوائل الخطب والكتب: "أما بعد فإني أحمد الله"، و"أما بعد كذا فإني فعلت".

ولكن ما مدى دلالتها في هذين الاستعماليين على الشرط؟

قال "أبو حيان" - في التذيل والتكميل - : "قال بعض

أصحابنا: هي حرف إخبار متضمن معنى الشرط، فإذا قلت: "أما زيد فمنطلق" فالأصل: إن أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق، ثم حذف أداة الشرط وفعل الشرط، وأنبيت مناب ذلك "أما"<sup>(١)</sup>.

وقال "بهاء الدين السبكي" - في عروس الأفراح - : "أما"

من الأدوات التي يحصل بها التعليق، وليست شرطاً"<sup>(٢)</sup>.

وقال "السيوطي": وفي "البيضاوي": قال "ابن السيد": "أما"

حرف إخبار يتضمن معنى الشرط.

ونقض بنحو "أما زيدا فاضرب"<sup>(٣)</sup>.

وسبب هذا النقض أن "أما" فيه داخلة على الأمر.

وهذا مبني على أن الأصل فيه: مهما يكن من شيء فاضرب

زيداً، ثم حذف "مهما يكن" وأقيمت - "أما" مقامه، ثم قدم المفعول - وهو "زيداً" - إصلاحاً للفظ.

(١) التذيل والتكميل ٦٧/٧.

(٢) وقيل: إنها تأتي أيضاً للتوكيد، يقال: "زيد ذاهب"، فإذا قصد التوكيد وأنه لا

محالة ذاهب قيل: "أما زيد فذاهب".

قال "ابن هشام": "وأما التوكيد فقل من ذكره".

انظر: عروس الأفراح ٩٠/٢، والمغنى بحاشية الدسوقي ٦٠/١.

(٣) انظر: التذيل والتكميل ٦٧/٧، والفتح القريب ٤٤٨.

وقيل: إن أصل المثال غير هذا، وإن التحقيق أن الأصل: مهما يكن من شيء فزيداً اضرب، ثم أقيمت "أمّا" مقام "مهما يكن" فصار "أمّا فزيداً اضرب"، ثم زحقت الفاء عن محلها لتلا يلزم وقوع الفاء في محل الشرط، فلما أخرت صار "زيداً" واقعاً موقع فعل الشرط.

ونسب "السيوطي" إلى "الخوارزمي" أنّه يرى أنّه لا تغيير هنا، وأن الأصل في "أمّا زيد فمنطلق": أمّا زيد فمهما يكن من شيء فهو منطلق، ثم حذف الشرط، وترك "أمّا" دليلاً عليه، فالفاء في موضعها<sup>(١)</sup>.

وهذا الكلام مردود عليه من جهتين:

**الأولى:** أنّه قدر "مهما يكن من شيء" بعد "أمّا"، والجمع بينهما لا يصح.

**الثانية:** أنّه قدر "فهو منطلق" مع أن "منطلق" خبر "زيد"<sup>(٢)</sup>.

### ب- مقتضى القاعدة، وما فيه من خلل :

إذا كان قد تقرر أن "أمّا" في قولنا: "أمّا زيد فمنطلق" نائبة مناب أداة الشرط وفعله، وأن ما ذكر بعدها إنما هو بمنزلة جواب الشرط فالقاعدة تقتضي أن هذا الذي يقع بعد "أمّا" يجب اقترانه بالفاء، وأن هذه الفاء تدخل على الجزء الأول من هذه الجملة - وهو "زيد" -، فيكون الكلام "أمّا فزيد منطلق".

(١) انظر: الفتح القريب ٤٤٩-٤٥٠.

(٢) انظر: الفتح القريب ٤٤٩-٤٥٠.



وبهذا تكون الفاء قد جاءت بعد "أما" مباشرة، وجاء الجواب تالياً أداة الشرط.

وقيل - أيضا - : إن الخلل جاء من جهة أن الفاء في "أما زيد فمنطلق" واقعة في أول الجملة، ولم يسبقها سوى حرف هو "أما"، والقاعدة تقول: إنّه لا بد أن يسبقها اسم، أو فعل، ولا تقع في ابتداء الكلام فتوجد صورة عاطف بلا معطوف عليه.

### ج - التقويم:

هذا الخلل يقتضي نقل الفاء من هذا الموضع، ومن هنا كان تأخيرها إلى الخبر، وهو "منطلق" في المثال المذكور حتى لا تكون تالية لـ "أما"، وكان الجواب غير تالي لها.

وأيضاً حتى تكون مسبوقه باسم في اللفظ.

قال "النيلي": "إنما توسطت الفاء ولم تقع بعد "أما" مراعاة لجانب الفاء فإنها في الأصل عاطفة فموضعها أن تقع متوسطة بين المعطوف والمعطوف عليه، فلما سلبوها العطف لم يسلبوها التبعية والتوسط"<sup>(١)</sup>.

وقال "ابن يعيش": ".... وفيها - يعني "أما" - معنى الشرط، يدل على ذلك دخول الفاء في جوابها، وذلك أنّك إذا قلت: "أما زيد فمنطلق" معناه"<sup>(٢)</sup> "مهما يكن من شيء فزيد منطلق".

وأصل هذه الفاء أن تدخل على المبتدأ كما تكون في الجزاء كذلك من نحو قولك: "إن تحسن إليّ فالله يجازيك".

(١) انظر: التحفة الشافية ٩٢١.

(٢) هكذا في شرح المفصل دون فاء.

وإنما أخرجت إلى الخبر مع "أمّا" لضرب من إصلاح اللفظ، وذلك أن "أمّا" فيها معنى الشرط، وأداة الشرط يقع بعدها فعل الشرط ثم الجزاء بعده، فلما حذف فعل الشرط هنا وأداته وتضمنت "أمّا" معناهما كرهوا أن يليها الجزاء من غير واسطة بينهما فقدموا أحد جزأي الجواب وجعلوه كالعوض من فعل الشرط.

ووجه ثان، وهو أن الفاء وإن كانت هنا متبعة غير عاطفة فإن أصلها العطف، ألا ترى أن العاطفة لا تنفك عن معنى الإتيان نحو "جاءني زيد فمحمد"، و"رأيت زيدا فصالحاً"، ومن عادة هذه الفاء - متبعة كانت أو عاطفة - ألا تقع مبتدأة في أول الكلام، ولا بد أن يقع قبلها اسم أو فعل، فلو قالوا: "أمّا فزيد منطلق" - كما يقولون: "مهما يقع من شيء فزيد منطلق" - لوقعت الفاء أولاً مبتدأة وليس قبلها اسم ولا فعل، وإنما قبلها حرف - وهو "أمّا" - فقدموا أحد الاسمين بعد الفاء مع "أمّا" لما حاولوه من إصلاح اللفظ ليقع قبلها اسم في اللفظ، ويكون الاسم الثاني الذي بعده - وهو خبر المبتدأ - تابعاً للاسم قبله وإن لم يكن معطوفاً عليه...<sup>(١)</sup>

بقي أن نقول: إنه إذا كان تأخير الفاء هنا ليتحقق الفصل بينها وبين "أمّا" فإن هذا الفصل يكون بواحد من ستة هي: المبتدأ، والخبر، وجملة الشرط، والاسم المنصوب لفظاً أو محلاً بالجواب، والاسم المنصوب معمولاً المحذوف يفسره ما بعد الفاء، والظرف المعمول لـ "أمّا" لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أو الفعل المحذوف<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١١/٩ - ١٢.

(٢) انظر: حاشية الخصري ١٣١/٢.

ولا يجوز الفصل بأكثر من واحد من هذه الأشياء؛ لأنَّ الغرض من تقديمه الفصل وهو يحدث بواحد. قال "السيوطي": قال "السِّيْرِيّ": ولا يجوز أن يتقدم أكثر من اسم واحد؛ لأنَّ هذا التقديم مضطر إليه؛ لأنَّ الفاء لا يتقدم عليها ما بعدها والاضطرار جوِّزه، وهو حاصل باسم واحد، فمنعت الفاء - حينئذ - غيره؛ إذ لا ضرورة فيه لو قلت: "أمَّا زيد طعامه فلا تأكل" لم يجز<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: الفتح القريب ٤٦٣.

## الخاتمة

من هذه الدراسة يتبين لنا مدى اهتمام العرب باللفظ وصورة الكلام حتى يتكاتف نظم الكلام مع القاعدة في ظهور المعنى في ثوب قشيب وصورة جميلة، وقد أكدت هذه الدراسة على:

❖ أن العرب قد تُغيّر في نسق المفردة، أو الجملة لتراعي حُسْنَ النظم، واستقامة التعبير، كما فعلوا في المؤنث عند جمعه جمعاً سالماً، فحذفوا التاء من المفرد؛ لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث، فقالوا في جمع "مسلمة": "مسلمات"، ولم يقولوا: "مسلمات"، وحملوا على ذلك ما لم تكن التاء فيه للتأنيث، مثل "أخت وأخوات".

❖ أنها كذلك تحدث تغييراً في نسق الجملة، وما تقتضيه القاعدة لتسد خللاً يخل بالفصاحة كإزاحتهم لام الابتداء عن حقها في الصدارة، وزحقتها إلى الخبير؛ لئلا يجتمع حرفان لمعنى واحد، وزيادة الباء في الفاعل في صيغة "أَفْعُلْ به" التعجبية، حتى لا يكون فعل الأمر قد أسند في الصورة إلى ظاهر، وهو لا يرفع الظاهر، وهكذا.

### وبعد:

فما ذكرته في هذه الدراسة عبارة عن أمثلة، ونماذج، وإلا فهذا الباب واسع كما قال "ابن جني".

والله أسأل أن يجعل أجر ما اجتهدت فيه في ميزان حسنات والديّ، وحسناتي، وهو حسبنا ونعم الوكيل وصلى الله وسلم وبارك على حبيبه ومصطفاه سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

صابر حامد عبد الكريم

## المصادر والمراجع

- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع - تحقيق ودراسة: أ. د. أحمد محمد عبد الدايم ، الناشر: دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة ١٩٩٩ م.
- ارتشاف الضرب لأبي حيان - تحقيق د/ مصطفى النماس - الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي - تحقيق د/ عبد الله الحسيني ود/ محسن العميري ، مركز إحياء التراث الإسلامي - بجامعة أم القرى بمكة المكرمة - الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ / ١٩٨٩ م.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، تحقيق / طه عبدالرؤوف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م ، وطبعة دار الكتب العلمية - بيروت .
- الأغاني للأصفهاني - مطبعة التقدم ١٣٢٣ هـ .
- أمالي ابن الشجري - دار المعرفة - بيروت .
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري - تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر - بيروت .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، منشورات المكتبة العصرية - صيدا - بيروت.
- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي ، المحقق / صدقي محمد جميل ، دار الفكر - بيروت ١٤٢٠ هـ .
- البسيط لابن أبي الربيع - تحقيق د/ عياد الثبتي - دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م .

- بغية العارف على رسالة الوظائف للزييري - رسالة ماجستير مقدمة من يحيى عبد الله حسن الشريف إلى كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى بمكة المكرمة .
- البيان والتبيين لأبي عثمان الشهير بالجاحظ ، الناشر: دار ومكتبة الهلال - بيروت ١٤٢٣ هـ .
- التحفة الشافية في شرح الكافية للنيلي - رسالة دكتوراه مقدمة من د/ إمام حسن الجبوري إلى كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر بالقاهرة .
- التذييل والتكميل لأبي حيان ( الجزء السادس ) - رسالة دكتوراه مقدمة من د/ عبد الحميد الوكيل إلى كلية اللغة العربية جامعة الأزهر .
- التذييل والتكميل لأبي حيان ( الجزء السابع ) - رسالة دكتوراه مقدمة من د/ علي حسن علون إلى كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر .
- التسهيل لابن مالك - تحقيق / محمد كامل بركات - دار الكاتب العربي ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .
- التصريح بمضمون التوضيح للأزهري - مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني - تحقيق د/ محمد عبد الرحمن المفدي - الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .
- تفسير رسالة أدب الكتاب للزجاجي - تحقيق د/ عبد الفتاح سليم - معهد المخطوطات العربية - القاهرة ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمراي - تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان - مكتبة الكليات الأزهرية .

- جامع البيان في تأويل القرآن لأبي جعفر الطبري ، المحقق أحمد محمد شاكر ، الناشر: مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي تحقيق هشام سمير البخاري - الناشر : دار عالم الكتب ، الرياض ، المملكة العربية السعودية . ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ، تحقيق د / فخر الدين قباوة ، والأستاذ / محمد نديم فاضل - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب للإربلي - تحقيق د / حامد نيل - مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- حاشية الخضري - مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٩هـ / ١٩٤٠م .
- حاشية الحفيد على التوضيح ( الجزء الأول ) رسالة ماجستير مقدمة / محمد فال الشيخ زيدان إلى كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى بمكة المكرمة .
- حاشية الدسوقي - مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني - القاهرة .
- حاشية السيد الشريف على شرح الرضي ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- حاشية الشيخ يس على التصريح - مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية .
- حاشية شرح الشافية للجابردى تأليف / محمد بن قاسم الغزي (الجزء الثاني) - رسالة ماجستير مقدمة من / عبد الله سرحان محمد القرني إلى كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى بمكة المكرمة .

- خزانة الأدب للبغدادي - تحقيق / عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الثانية ١٩٧٩ م .
- الخصائص لابن جني - تحقيق / محمد علي النجار - المكتبة العلمية .
- الدر المصون في علوم الكتاب للسمين الحلبي ، المحقق د/ أحمد محمد الخراط ، دار القلم - دمشق .
- درر الكافية في حل شرح الشافية ( ضمن مجموعة شروح الشافية ) - عالم الكتب - الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- الدرر اللوامع للشنقيطي - كردستان بالجمالية ١٣٢٨ هـ .
- دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر - تعليق / محمود محمد شاكر - الناشر مطبعة المدني بالقاهرة وجدة - مكتبة الخانجي - الطبعة الثالثة ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .
- ديوان حاتم الطائي - تحقيق فوزي عطوى ١٩٦٩ م - بيروت .
- ديوان زهير بن أبي سلمى ، شرحه وقدم له الأستاذ علي حسن فاعور ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ديوان العباس بن مرداس السلمي ، جمعه وحققه د/ يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .
- ديوان قيس بن ذريح ، اعتنى به وشرحه عبد الرحمن المصطاوي ، دار المعرفة بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- سر صناعة الإعراب لابن جني - تحقيق د/ حسن هندواوي - دار القلم - الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .
- شذا العرف في فن الصرف للحملاوي - دار إحياء التراث الإسلامي - المدينة المنورة - الطبعة الخامسة .
- شرح الأشموني - دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي .



- شرح الألفية للمرادي - توضيح المقاصد .
- شرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس - تحقيق د/ علي موسى الشوملي ، الناشر مكتبة الخريجي - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- شرح الألفية لابن الناظم - تحقيق د/ عبد الحميد السيد محمد عبدالحميد - دار الجيل - بيروت .
- شرح الجاربردي على الشافية ( ضمن مجموعة شروح الشافية ) - عالم الكتب - الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- شرح الحماسة للتبريزي - عالم الكتب - بيروت .
- شرح الحماسة للمرزوقي - تحقيق / عبد السلام هارون - لجنة التأليف ١٣٧٢م .
- شرح الشافية لنقرة كار ( ضمن مجموعة شروح الشافية ) - عالم الكتب - الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- شرح الشواهد للعيني مع شرح الأشموني - دار إحياء الكتب العربية .
- شرح شواهد المغني للسيوطي - تعليق الشنقيطي - لجنة التراث العربي .
- شرح ابن عقيل - المكتبة العصرية - بيروت ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م .
- شرح العمدة لابن مالك - تحقيق / عدنان الدورى ، بغداد - الأعظمية ١٩٧٥م .
- شرح عيون الإعراب للمجاشعي - تحقيق د/ عبد الفتاح سليم - دار المعارف - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام - دار الخير - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

- شرح الكافية الشافية لابن مالك - تحقيق د/ عبد المنعم هريدي دار المأمون للتراث - نشر مركز البحث العلمي - بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .
- شرح الكافية للرضي - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت .
- شرح الكافية للرضي - تعليق / يوسف حسن عمر - منشورات جامعة قاريونس بنغازي - الطبعة الثانية ١٩٩٦ م .
- شرح المغنى للدماميني - المطبعة البهية بمصر .
- شرح المغنى للشمني = المنصف من الكلام .
- شرح المفصل لابن يعيش - عالم الكتب - بيروت .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلويين - تحقيق د/ تركي سهو العتيبي - مكتبة الرشد - الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .
- شفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسلي - تحقيق د/ عبد الله الحسيني - المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة - الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- الصحاح للجوهري - تحقيق / أحمد عبد الغفور عطار - الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد - مع أوضح المسالك - المكتبة العصرية - بيروت ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م .
- عروس الأفراح - مع شروح التلخيص - عيسى البابي الحلبي .
- الفتح القريب على مغني اللبيب للسيوطي - رسالة دكتوراه مقدمة من / صابر حامد عبد الكريم إلى كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر بأسيوط .

- الفوائد الجليلة شرح الفرائد الجميلة ( ضمن مجموعة شروح الشافية ) - عالم الكتب - الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- الكتاب لسيبويه - تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون - دار القلم.
- الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية للإسنوي - تحقيق / محمد حسن عواد - دار عمان - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- لسان العرب لابن منظور - طبعة دار المعارف .
- مجالس ثعلب - تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون - دار المعارف ١٣٦٩هـ .
- المحتسب لابن جني - تحقيق / علي النجدي ناصف وآخرين - لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة ١٣٨٦هـ .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي ، المحقق عبد السلام عبد الشايفي محمد ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ .
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل - تحقيق د/ محمد كامل بركات - دار المدني - نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى - مكة المكرمة .
- معاني القرآن للأخفش ، تحقيق د/ هدى محمود قراعة ، الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .
- مغني اللبيب لابن هشام - دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي ، ومعه حاشية الدسوقي - مطبعة المشهد الحسيني - القاهرة .
- المفصل في صنعة الإعراب لأبي القاسم محمود الزمخشري ، تحقيق د/ علي بو ملحم ، مكتبة الهلال - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٣م .

- المقاصد الشافية - شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ( الجزء السابع ) تحقيق د / محمد إبراهيم البنا ، ود / السيد تقى عبدالسيد ، ود / سليمان العايد - معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - بجامعة أم القرى - مكة المكرمة .
- مناهج الكافية فى شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري الخزرجي ( ضمن مجموعة شروح الشافية ) - عالم الكتب - الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيى الدين عبدالحميد - المكتبة العصرية - صيدا ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشمني - الجزء الأول - المطبعة البهية بمصر ، والثاني مطبعة محمد أفندي مصطفى .
- نتائج الفكر فى النحو للسهيلى - تحقيق د / محمد إبراهيم البنا - دار الرياضة للنشر والتوزيع - الطبعة الثانية .
- النشر فى القراءات العشر لابن الجزري ، المحقق علي محمد الضباع ، المطبعة التجارية الكبرى .
- النوادر فى اللغة لأبي زيد الأنصاري - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٦٧ م .
- همع الهوامع للسيوطي - تحقيق د / عبد العال سالم مكرم - دار البحوث العلمية - الكويت ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٥ م .